الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الثانية 2023 - الدورة البرلمانية العادية (2022-2023) - العدد: 22

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 26 ذو القعدة والثلاثاء 2 ذو الحجة 1444
الموافق 15 و20 جوان 2023

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 2 محرم 1445
الموافق 20 جويلية 2023

فهرس

1ـ **محضر الجلسة العلنية التاسعة والثلاثين**..... **ص** 03

• أسئلة شفوية.

2ـ **محضر الجلسة العلنية الأربعين**..... **ص** 29

• عرض ومناقشة:

1) نص قانون يعدّل القانون رقم 63 ـ 278 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدّل والمتمّم؛
2) نص قانون يعدّل ويتمم القانون رقم 83 ـ 12 والمتعلق بالتقاعد، المعدّل والمتمّم.

3ـ **ملحق** ..... **ص** 50

• تدخلات كتابية.

محضر الجلسة العلنية التاسعة والثلاثين
المنعقدة يوم الخميس 26 ذو القعدة 1444
الموافق 15 جوان 2023

الرئاسة: السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛
- السيد وزير النقل؛
- السيد وزير الصحة؛
- السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم، وبالزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة وبأسرة الصحافة والإعلام.

بتكليف من السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، أتشرف برئاسة هذه الجلسة التي يقتضي جدول أعمالها طرح عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، استنادا إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12 المعدل والمتمم، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا الأجوبة عليها، القطاع الأول هو قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، السؤال الأول للسيد عبد الباري بوزنادة، فليتفضل مشكورا ليطرح سؤاله.

السيد عبد الباري بوزنادة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وبعد؛

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

إطارات الوزارات،

إخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، لا بد أن أقدم تعازي الخاصة لكل الشعب الجزائري في رحيل قامة من قامات الجزائر وهو العلامة الشيخ محمد الطاهر آيت علجت، تغمده الله مع الصالحين وألحقنا بهم في زمرة الأخيار ورزق أهله وذويه جميل الصبر والسلوان، ولا بد أن أقدم أيضا تعازي الخالصة لولاية المغيّر في فقدانها أمس أحد قاماتها أيضا وأعيانها ورئيس بلديتها وأحد رموزها الحاج اسماعيل بوزواید، فرحمة الله عليه وأسكنه فسيح جنانه وألهم أهله جميل الصبر والسلوان،

آمين يارب العالمين.

سؤالي الشفوي للسيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، بعد أداء واجب التحية؛

تعتبر الطرقات ركيزة أساسية في تطور أي مكان وركيزة أساسية للإقلاع الاقتصادي وهذا بالضبط ماتمثله ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 من أهمية، لأنه يصل كل ولايات الوطن بالمناطق البترولية والصناعية والفلاحية المهمة في الجزائر، ورغم أنه من أولويات الحكومة كما تشير دائما في تقاريرها، إلا أن الواقع في الولاية الجديدة المغيّر بعيد كل البعد عن تحقيق هذا الحلم وهو إتمام الازدواجية.

لكل ما سلف ذكره، نتوجه لكم السيد الوزير، بالسؤال الشفوي الآتي نصه:

متى سيتم إتمام ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 في شقه المار بولاية المغيّر على مسافة 80 كلم؟

تقبلوا منا ـ السيد الوزير المحترم ـ أسمى عبارات التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الباري بوزنادة، السيد الوزير تفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد عبد الباري بوزنادة، عضو مجلس الأمة، على طرح انشغاله المتعلق بإنجاز مشروع ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 في شقه العابر بولاية المغير على مسافة 80 كلم، وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:

تتميز ولاية المغيّر بكونها منطقة عبور هامة لمحور الطرق التي تربط الشمال بجنوب الوطن، ويمر عبر ترابها أحد أهم الطرق الوطنية وهو الطريق الوطني رقم 3 على مسافة 127 كلم، الذي يمتد من منطقة الشقة في حدود ولاية بسكرة إلى عين شوشة حدود ولاية تقرت، حيث يشهد حركة مرورية جد كثيفة تقدر بأكثر من 12000 مركبة في اليوم منها نسبة 55 ٪ من الوزن الثقيل، مما يستوجب ضرورة ازدواجيته خاصة لما تتعلق هذه النسبة بالوزن الثقيل.

في هذا الصدد، تم تسجيل سنة 2019 عملية ازدواجية هذا الطريق في شطره الرابط بين الشقة وأسطيل على مسافة 20 كلم برخصة برنامج تقدر بمليار دج وذلك في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وتم تسليم المشروع في سنة 2021.

وفي سنة 2021 أيضا، تم تسجيل عملية أخرى لازدواجية الطريق الوطني رقم 3 على مسافة 20 كلم، من أسطيل إلى المغيّر برخصة برنامج تقدر بـ 1.4 مليار دج، ومدة إنجاز حددت بـ 12 شهرا، وبدأت الأشغال في شهر جويلية 2021.

تجدر الإشارة هنا، أن هذا المشروع عرف تأخرا في التسليم بسبب الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحويل العملية من ولاية الوادي إلى ولاية المغيّر.

وتتوزع هذه العملية على النحو التالي:

الحصة الأولى: ازدواجية المقطع الرابط بين أسطيل وبلدية أم الطيور على مسافة 10 كلم، بنسبة تقدم حالي للأشغال تقدر بـ 70 ٪.

الحصة الثانية: ازدواجية المقطع الرابط من بلدية أم الطيور إلى المغيّر على مسافة 10 كلم، بنسبة تقدم حالي للأشغال تقدر بـ 90 ٪.

ـ أما الحصة الثالثة: تتضمن إنجاز منشأة فنية في بلدية أسطيل، بنسبة تقدم حالي للأشغال تقدر بـ 60 ٪.

ومن المنتظر تسليم مشروع ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 في شطره الرابط بين أسطيل والمغير على مسافة 20 كلم خلال الثلاثي الثالث من سنة 2023.

أما بخصوص الجزء المتبقي من هذا المشروع، فقد تم اقتراح عملية إنجازه من طرف مديرية الأشغال العمومية لولاية المغيّر ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2024، وذلك

في إطار عملية تسقيف الميزانية المخصصة لفائدة وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية وحسب الإطار الميزانياتي المتوسط المدى التالي:

في سنة 2024: ازدواجية الطريق الوطني رقم 3، المقطع الرابط بين بلديتي المغيّر وسيدي خليل على مسافة 20 كلم، برخصة التزام تقدر بـ 1.5 مليار دج.

أما في سنة 2025: ازدواجية الطريق الوطني رقم 3، المقطع الرابط بين بلديتي سيدي خليل وتندلة على مسافة 20 كلم برخصة التزام تقدر بـ 1.5 مليار دج.

وفي سنة 2026: ازدواجية الطريق الوطني رقم 3، المقطع الرابط بين بلديتي تندلة وجامعة على مسافة 20 كلم برخصة التزام تقدر بـ 1.5 مليار دج.

ونظرا للأهمية الاستراتيجية التي يكتسيها الطريق الوطني رقم 3، نؤكد لكم بأننا سنعمل جاهدين بالتنسيق مع وزارة المالية، من أجل إعطاء الأولوية للتسجيل لفائدة ولاية المغيّر، لعملية إنجاز ازدواجية الجزء المتبقي في إقليمها من الطريق الوطني رقم 3 على مسافة 87 كلم بدلا من 60 كلم، من خلال إعادة النظر في المقترح الذي تم تحديده في جلسات التحكيم المنعقدة بوزارة المالية في الأيام القليلة الماضية.

لذلك، نعلمكم بأننا سنسعى إلى اقتراح تسجيل عمليات إنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 على النحو التالي:

- 30 كلم ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2024.
- 30 كلم ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2025.
- 27 كلم وهو الشطر الأخير، ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026.

آمل أنكم قد وجدتم فيما عرضناه عليكم، إجابة وافية وكافية على انشغالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ السيد عبد الباري بوزنادة، تفضل إذا فيه تعقيب.

السيد عبد الباري بوزنادة: شكرا للسيد الوزير على التوضيحات تجاه الأشطر المتبقية، كما أشكره أيضا على أن حظينا نحن ـ عضوا مجلس الأمة ـ بمقابلة في الوزارة لسماع انشغالات الولاية حول الطرقات، لكن أؤكد دوما على أهمية هذا الطريق الحيوي، الطريق الوطني رقم 3 الذي توجد به كثافة، كما ذكر السيد الوزير، على أنها بين 12 إلى 13 ألف مركبة يوميا، 55 ٪ منها وزن ثقيل وحوادث مميتة، نتكلم، تقريبا، منذ سنة 2012، عن ظهور الكوارث الكبيرة التي نجمت عن وضع الممهلات (les dos d'âne) في كل قرية، في كل مدينة، حيث أصبح الطريق الوطني كأنه طريق بلدي وأيضا حالته سيئة في عدة أشطر، الآن ممكن ـ المقاربة التي كانت موجودة ـ نتكلم عن 2019 إلى 2024 أنجزت 40 كلم من 127 كلم، كان في تصوري أنه ستنتهي في سنة 2030، الآن ممكن، السيد الوزير، يبشرنا بأنه في 2025 ـ 2026 ننتهي من هذا المشروع، وهذا في الحقيقة أمر يبشر بالخير لأن الطريق الوطني رقم 3 جعلنا نتغاضى عن الكثير من الطرق الأخرى والتي من بينها الطريق الوطني رقم 48 "أ" وخاصة في شطره من المرارة "المغير" إلى الشقة "تقرت" على مسافة 40 كلم، هذا الطريق منجز في سنة 2008 لكن نتكلم الآن عن 3 أو 4 سنوات، طريق مهجور رغم أنه يربطنا بولاية غرداية ويربطنا أيضا بولاية الجلفة عن طريق مسعد وولاية غرداية عن طريق لقرارة وولاية تقرت عن طريق الحجيرة، هذا الطريق الآن ـ يعني ـ الحركة فيه شبه منعدمة، فلا بد من إدراجه كأولوية من أولويات الوزارة.

الطريق الوطني رقم 3 أيضا والمطالبة بازدواجيته غطى أيضا على دراسة مهمة، هذه الدراسة هي دراسة الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 3 والطريق الوطني رقم 1 في الشطر الممتد من المرارة إلى برخم "أولاد جلال" على مسافة 70 كلم، هذه الدراسة المهمة التي تفتح فضاء مع ولاية أولاد جلال وبسكرة والجلفة أيضا وتترك خطا مستقيما ابتداء من النقطة الحدودية الطالب العربي "الوادي" إلى الطريق الوطني رقم 3 إلى الطريق الوطني رقم 1 وهو في الحقيقة طريق استراتيجي يفتح آفاقا كبيرة للفلاحة ويفتح آفاقا كبيرة للرعي وآفاقا كبيرة أمنية وآفاقا

كبيرة اقتصادية، نظرا لوجود المناطق الحدودية، نشكر السيد الوزير على ما تفضل به في هذا الطرح، وكل الولاية تنتظر في هذا القطاع الهام والجاد الذي من الممكن أن يعطيها دفعة كبيرة في الحيوية التي هي موجودة بها حاليا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الباري بوزنادة، تفضل السيد الوزير إذا كان لديك تعقيب.

السيد رئيس الجلسة: لا، إذن شكرا، نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد عبد الرحمان مداني، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان مداني: شكرا للسيد نائب رئيس مجلس الأمة الموقر.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية،

السيد وزير النقل،

السيد وزير الصحة،

السيدة وزيرة البيئة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا، نترحم على أرواح المفقودين في ولاية سعيدة بسبب الفيضانات الأخيرة، ومن هذا المنبر نشكر السيد رئيس الجمهورية حين قام بإنزال وزاري وصل في منتصف الليل، من هذا المنبر نشكره وتشكره كل ولاية سعيدة على هذه المبادرة الحسنة.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية،

يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة السؤال الشفوي، التالي نصه:

إن العزلة المفروضة على ولاية سعيدة رغم موقعها الهام والاستراتيجي والمقومات التي تزخر بها في مختلف الميادين والتي من شأنها أن تجعل منها ولاية محورية تلعب دورا هاما في منطقة الغرب والجنوب الغربي، إن مشكل ربط هذه الولاية بالمحاور الرئيسية التي تربط الولاية بكل من الجهة الغربية والجنوب الغربي تقتضي ربط ولاية سعيدة بالطريق السيار شرق ـ غرب من ناحية ولاية معسكر، ومن جهة استكمال الطريق رقم 6 الرابط بين ولاية سعيدة وولاية البيض.

وعليه، يتمحور سؤالنا على معرفة التدابير المتخذة على مستوى قطاعكم للإسراع في إنجاز هذه المشاريع التي تعتبر من أولويات الولاية لدعم التنمية المحلية واستقطاب المستثمرين؟

وتقبلوا منا فائق الاحترام والشكر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الرحمان مداني؛ الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدتان والسيدان الوزراء،

السادة الحضور،

تحيتنا المتجددة.

في البداية، أتوجه بشكري الخالص إليكم السيد عبد الرحمان مداني، عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم المتعلق بربط ولاية سعيدة بمحول الطريق السيار شرق ـ غرب مرورا بولاية معسكر وكذا استكمال الأشغال المتعلقة بالطريق الوطني رقم 6 في شطره الرابط بين ولايتي سعيدة والبيض، وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

أولا ـ بخصوص ربط ولاية سعيدة بمحول الطريق السيار شرق ـ غرب مرورا بولاية معسكر:

يعتبر مشروع ربط ولاية سعيدة بالطريق السيار شرق ـ غرب مرورا بولاية معسكر، من أولويات البرامج المسطرة من طرف قطاعنا.

فبعد وضع الطريق السيار شرق ـ غرب حيز الخدمة، وفي إطار تنفيذ توصيات المخطط التوجيهي للطرق والطرق السيارة، قام القطاع بإنجاز دراسات تخص 24 مشروعا لمنافذ

الطريق السيار (Pénétrantes Autoroutières) على المستوى الوطني والتي تخضع لنفس الخصائص التقنية والمعايير المتعلقة بالطرق السيارة، ويعتبر المنفذ الرابط بين مدينة سعيدة والطريق السيار شرق ـ غرب مرورا بمعسكر على مسافة 118 كلم من بين هذه المنافذ.

للتذكير فإن المنفذ الرابط بين معسكر والطريق السيار شرق ـ غرب على مسافة 43 كلم هو في طور الإنجاز، أين بلغت نسبة تقدم الأشغال 79 ٪.

إن إتمام المقطع المتبقي من هذا المنفذ الذي سيربط سعيدة بالطريق السيار شرق ـ غرب على طول 75 كلم (35 كلم في إقليم ولاية معسكر و 40 كلم في إقليم ولاية سعيدة)، سيساهم في تعزيز وترقية المبادلات التجارية والاقتصادية بين ولايات الشمال الغربي وولايات الهضاب العليا والجنوب الغربي، ويسهل حركة تنقل الأشخاص والبضائع ويخفف أيضا من الضغط على الطريق الوطني رقم 6 الذي يشهد حاليا حركة مرورية كثيفة.

للعلم، فقد تم الانتهاء سنة 2020 من الدراسة المتعلقة بالمقطع الخاص بولاية سعيدة على مسافة 40 كلم والتي قام بإنجازها مكتب الدراسات العمومي (SAETI)، وعليه تبقى عملية تسجيل هذا الجزء المتبقي من المنفذ الرابط بين سعيدة والطريق السيار شرق ـ غرب على طول 75 كلم مرهونة بتوفر الأغلفة المالية اللازمة لذلك، والمقدرة بنحو 150 مليار دج.

موازاة مع ذلك ونظرا للتكلفة الكبيرة للمشروع، اقترحت مديرية الأشغال العمومية لولاية سعيدة، كحل بديل، تسجيل عملية دراسة ازدواجية الطريق الوطني رقم 6 على مسافة 32 كلم في جزئه العابر لولاية سعيدة والرابط لولاية معسكر بما فيها 9 كلم من طرق اجتنابية للمدن، حيث إن الدراسة التي أسندت إلى مكتب الدراسات العمومي (SET-ORAN) جارية على مسافة 23 كلم، وستقترح بعدها تسجيل عملية إنجاز أشغال الازدواجية عند الانتهاء من الدراسة في مشاريع قوانين المالية القادمة.

أما الشطر المتبقي من الطريق الوطني رقم 6 العابر لإقليم ولاية معسكر، من حدود ولاية سعيدة إلى مدينة معسكر فقد تم تقديم طلب تسجيل دراسة ازدواجيته على مسافة 35 كلم من طرف مديرية الأشغال العمومية لولاية معسكر وذلك أثناء جلسات التحكيم لسنة 2024 المنعقدة على مستوى مصالح وزارة المالية.

للإشارة، سيربط هذا الشطر من مشروع الطريق الوطني رقم 6 المزدوج بمنفذ معسكر الذي هو في طور الإنجاز، ومنه إلى الطريق السيار شرق ـ غرب على مستوى محول سيف.

ثانيا ـ بخصوص استكمال الأشغال المتعلقة بالطريق الوطني رقم 6 في شطره الرابط بين ولاية سعيدة والبيض:

بالنسبة للطريق الوطني رقم 6 المتواجد ما بين ملتقى الطرق عين الحجر وحدود ولاية البيض والممتد على مسافة 38 كلم، فقد تم تسجيل عملية إنجاز الازدواجية كشطر أول، على مسافة 20 كلم في سنة 2021، برخصة برنامج تقدر بـ 1.2 مليار دج، وأسندت الأشغال لثلاث شركات إنجاز موزعة على حصص (الحصة الأولى على مسافة 7 كلم، الحصة الثانية علىمسافة 7 كلم والحصة الثالثة على مسافة 6 كلم)، وانطلقت الأشغال في سبتمبر من سنة 2021 بمدة إنجاز قدرت بـ 10 أشهر.

إلا أنه مع ارتفاع أسعار المواد الزفتية التي وصلت في شهر جوان 2022 إلى ما يقارب 100 ٪ تم فسخ الصفقات بالتراضي بتاريخ 31 أكتوبر 2022 بطلب من المؤسسات المنجزة، علما أن تقدم الأشغال قارب نسبة 25 ٪.

بعد ذلك قامت مديرية الأشغال العمومية لولاية سعيدة بإعادة بعث المشروع من خلال إعداد دفتر شروط جديد يراعي ما تبقى من الأشغال، ويرتقب إعادة انطلاقها بعد إتمام الإجراءات القانونية والإدارية وذلك خلال الثلاثي الثالث من السنة الجارية.

مع الإشارة أن تكملة الأشغال حسب الأهداف الأولية المسطرة، يستلزم إعادة تقييم العملية بمبلغ مليار دج إضافي، والذي اقترح في مشروع قانون المالية لسنة 2024.

أشكركم مرة أخرى ـ السيد العضو ـ على طرحكم السؤال وعلى اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ السيد عبد الرحمان مداني إذا كان لديك تعقيب، تفضل.

السيد عبد الرحمان مداني: شكرا للسيد الوزير، ليس لدي تعقيب، السيد الوزير، لكن لدي ملاحظة، السيد الوزير، أنا أظن أنكم لا تعرفون سعيدة وأنا سأقوم بتعريفها الآن، تقع ولاية سعيدة في الغرب الجزائري، يحدها البيض ومعسكر وسيدي بلعباس وتيارت ـ حسب ما أظن أنكم لا تعرفونها ـ تزخر بمقومات، نحن لدينا مناطق نشاطات ومناطق صناعية بذلت عليها الدولة مبالغ كبيرة ـ والله لتقول إنه هدر للمال العام ـ هي أموال كبيرة ولم يأت أي مستثمر، لماذا؟ لأن مسافة الخروج من سعيدة إلى الطريق السيار هي 140 كلم وتستغرق مدة 5 ساعات ومن الطريق السيار إلى العاصمة مسافة 400 كلم تستغرق فيها مدة ساعتين فقط، يقولون إن أساس التنمية هي الهياكل القاعدية، والهياكل القاعدية أساسها الطرقات، لدينا مساحات شاسعة لأراض فلاحية ولا يوجد من يريد الاستثمار في سعيدة، أصبحتً دائرة، السيد الوزير، هي من الأولويات وأرجعتموها دائرة، كل الطرق لا تؤدي إليها والله أصبح الناس يهربون منها.

وهنا أغتنم الفرصة للسيد وزير النقل، الذي أتأسف له، هو يعلم ولكن أتأسف له، حيث أرسل حجاج سعيدة إلى بشار ـ يعني كل الخريطة ليس له علم بها السيد وزير النقل – أتصدقون أن حجاج ولاية سعيدة أرسلوا إلى بشار رغم وجود 170 كلم بين سعيدة ووهران حتى حدثت تدخلات وأعيدوا... نتأسف وأنا أظن أنكم لا تعرفون موقع سعيدة، السيد وزير الأشغال العمومية، أنا لا أشكك في إطاراتك ولكن قف على مصالحك، تعال وانظر في المعلومات التي أعطيتها لي، لا أريد التشكيك فيها لا سيما وأن ما قلته لا وجود له، السيد الوزير، الصفقة تمت واتفقوا على فسخها بطريقة ملتوية.

وطريق "السيف" المزدوج هو متوقف، السيد الوزير، لا يوجد 79 ٪ ولا شيء، تعال وانظر، السيد الوزير، أنا أسدي لك نصيحة، أنت جديد في هذا القطاع ـ الله يوفقك، إن شاء الله، السيد الوزير ـ توجد مغالطات في القاعدة، تعالوا وانظروا في أموركم والدليل أن السيد وزير النقل أرسلوا له حجاج سعيدة إلى ولاية بشار، يعني هذا غريب! غريب! منذ الاستقلال ونحن نسافر من وهران والحجاج هذه السنة تنقلوا لمسافة 600 كلم إلى بشار!!

شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الرحمان مداني؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية: حتى أنا ليس لدي تعقيب ولكن سأجيب.. سعيدة، أنا أعرفها وأنا مختص في الأشغال العمومية وأعرف الطرق بكاملها عبر التراب الوطني.

أما فيما يخص فسخ العقد، هذا العقد لم يكن فيه لا التواء ولا شيء، هي ظاهرة برزت في سنة 2022 وتخص كل المشاريع في القطاع في الوطن وهي ارتفاع أسعار الزفت (Le Bitume) التي ارتفعت 100 ٪ وهو ليس من فائدة الدولة والسلطات العمومية أن تنهار الشركات سواء كانت عمومية أو خاصة، ولذلك يوجد حلان، إما أن نراجع أسعار الطريق أو أن نقوم بالفسخ بالتراضي، لأنه عندما يقع الفسخ على عاتق الشركة المنجزة، ستقع في مشاكل وتفلس وتسرح العمال، كما قلت، سواء كانت خاصة أو عمومية، ولهذا كان هناك قرار على كل المشاريع في الجزائر أنه في حالة إيجاد حل للأسعار "الله يبارك" وإذ لم نجد تعطي تعليمات لفسخ العقود وتعاد عملية الإنطلاق، والآن توجد مفاوضات، وقد طلب الوالي من شركة (كوسيدار) إنجاز هذا المشروع وهم يتفاوضون معهم، لكن هذا لا يمنع من أن المشروع سيكون في مناقصة وفي الأسابيع القليلة المقبلة سيعاد إطلاق هذا المشروع الخاص بـ 20 كلم الذي كنا نتكلم عنه.

أما فيما يخص المنافذ للطريق السيار، فأنتم تعلمون أن مبالغها كثيرة ولهذا توجد بعض المنافذ التي جمدت مثل: منافذ تيارت وسعيدة، إلا أن المنفذ الذي يصل إلى معسكر استفاد منه، لأنك عبره تصل إلى سعيدة وتصل إلى معسكر، وهو الذي يؤدي إلى الطريق السيار شرق ـ غرب، ولهذا نحن قلنا كحل بديل، في انتظار أن نقوم بالازدواجية ونسجلها، ونحن عاكفون على تسجيل ازدواجية الطريق رقم 6 لكي نصل للطريق السيار عبر منفذ معسكر ونسهل حركة المرور من سعيدة إلى الطريق السيار.

هذا هو تعقيبي وإن شاء الله نرى هذا في الميدان.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛ السيد وزير النقل إذا كنت تريد التدخل، تفضل.

السيد وزير النقل: شكرا للسيد رئيس الجلسة، كما نشكر السيد العضو على هذا الانشغال ولكن أريد أن أذكّر بشيء، برمجة حجاج سعيدة لم يكن مقصودا، لم يكن مقصودا من وزارة النقل أن تتعب حجاج سعيدة، مقصد وزارة النقل هو كيفية فتح أكبر عدد من المطارات للحجاج، وأذكر في سنة 2022 كان يوجد 5 مطارات فقط لنقل الحجاج ولكن بقرار من السيد رئيس الجمهورية، لتقريب حجاجنا أكثر لمناطقهم، قمنا بفتح 4 مطارات أخرى، فتحنا مطار بشار، مطار الأغواط، مطار أدرار ومطار تمنراست، وعندما لاحظنا أنه طرح مشكل في مشرية وسعيدة قمنا بالتصحيح وأرجعوا إلى وهران، وهذا لا يمنع أنه في العام المقبل كذلك، سنقوم بفتح مطارات أخرى لكي نقرب حجاجنا من المطارات الأقرب لهم ونسهل عليهم مناسكهم.

ونقول لحجاجنا حجا مبرورا وذنبا مغفورا وسعيا مشكورا وعودة ميمونة، إن شاء الله، هذا ما يهمنا أكثر.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لك، شكرا للسيد الوزير؛الكلمة الآن للسيد عمر خمامياس، تفضل.

السيد عمر خمامياس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدتان والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

(.... كلام بالتارقية... ولاية جانت)

سؤالي موجه إلى السيد وزير الأشغال العمومية:

تعتبر شبكة الطرقات هي الأساس في تنمية أي منطقة من مناطق الوطن، وولاية جانت الفتية تحتاج إلى الانفتاح على الولايات المجاورة (إليزي، ورقلة، تمنراست) وهنا نتحدث عن طريق أمقيد الذي يعتبر شريان النقل بين ولاية ورقلة، ومنطقتي برج الحواس وجانت.

سؤالي:

متى يتم فتح وإنجاز طريق أمقيد الحيوي؟

والشطر الثاني من السؤال:

هل هناك إمكانية لتسجيل عملية ازدواجية الطريق رقم 3 الرابط بين ورقلة ـ جانت، الذي يشهد يوميا الكثير من حوادث المرور؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمر خمامياس؛ السيد الوزير تفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدتان والسيدان الوزراء،

السادة الحضور،

تحياتنا المتجددة.

في البداية، أتوجه بشكري الخالص إليكم السيد عمر خمامياس، عضو مجلس الأمة المحترم، على طرح سؤالكم المتعلق بإنجاز طريق أمقيد(AMGUID) وكذا تسجيل عملية ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين ورقلة وجانت، وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

أولا ـ بخصوص إنجاز طريق أمقيد (AMGUID) الرابط بين منطقة برج عمر إدريس بولاية إليزي ومنطقة برج الحواس بولاية جانت:

قبل الرد على انشغالكم، أحيطكم علما أن ولاية جانت الفتية المتربعة على مساحة 86185 كلم^2، تمتد شبكة طرقها على طول 2496 كلم منها 1605 كلم مسالك غير مصنفة.

ومن أهم هذه الطرقات التي تربط ولاية جانت بشمال البلاد، مرورا بولاية إليزي، فهو الطريق الوطني رقم 3 الذي يعبر إقليم الولاية على طول 361 كلم، ويعتبر محورا رئيسيا لهذه الولاية، كونه يساهم في حركة التنمية الاقتصادية

والاجتماعية للمنطقة، بالإضافة إلى ذلك، يسهل حركة نقل المسافرين والبضائع.

يعبر هذا المحور بجزئه الرابط بين ولايتي إليزي وجانت سلسلة جبلية المعروفة بهضبتي الفضنون والطاسيلي، التي تتميز بوجود منحدرات كبيرة ومنعرجات ضيقة على طول 280 كلم، مما استوجب على السلطات المحلية لولاية إليزي البحث عن حلول تقنية لتفادي هذه المنطقة المتميزة بتضاريسها الصعبة، وذلك بتسجيل عملية لدراسة إنجاز طريق جديد يربط بين برج الحواس وبرج عمر إدريس مرورا بتمجارت (Tamajert) على مسافة 345 كلم، بمبلغ مالي يقدر بـ 40 مليون دج وذلك ضمن ميزانية الولاية لسنة 2020.

وعليه، أسفرت نتائج الدراسة التمهيدية على اختيار المسار الذي يمر جزؤه الكبير في إقليم ولاية تمنراست وتمت الموافقة عليه من قبل كل من أعضاء المجلس الشعبي الولائي لإليزي وجانت، والذي يتطابق في جزء كبير مع مسار المسلك الترابي القديم (Piste) الذي كان يستعمل قبل إنجاز الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين إليزي وجانت في أواخر التسعينيات.

ويمتد طول هذا المسار موضوع الدراسة على مسافة 345 كلم، ويربط بين الطريقين الوطنيين رقم 54 و55.

للعلم، فإن الطريق الوطني رقم 54 هو المحور الرابط بين برج عمر إدريس (ولاية إليزي) وأمڤيد (ولاية تمنراست)، أما الطريق الوطني رقم 55 فهو المحور الرابط بين برج الحواس (ولاية جانت) وإدلس (ولاية تمنراست).

وقدرت التكلفة الإجمالية الأولية لإنجاز هذا المحور الجديد بـ 13 مليار دج، موزعة كالتالي:

- 9.2 ملايير دج، لإنجاز الطريق الجديد موضوع الدراسة على مسافة 345 كلم.
- 3.4 ملايير دج، لإنجاز الجزء غير المعبد من الطريق الوطني رقم 55 على مسافة 127 كلم بإقليم ولاية تمنراست.
- 400 مليون دج، لإتمام إنجاز الجزء غير المعبد من الطريق الوطني رقم 54 على مسافة 11 كلم بإقليم ولاية إليزي.

وعليه، فإن تجسيد هذا المشروع سيمنح لولاية جانت محورا جديدا يربطها بشمال البلاد ويقلص من زمن العبور والمسافة بـ 180 كلم، التي هي حاليا، ويضمن السلامة والأمن لمستعمليه مقارنة مع محور الطريق الوطني رقم 3.

كما تجدر الإشارة، أن هذه الدراسة متوقفة منذ شهر جانفي 2023 بعد التحفظات التي قدمت من طرف ديوان الحظيرة الوطنية للطاسيلي (OPNT) بولاية جانت، بسبب مرور هذا المسار عبر منطقة تيهوداين (TIHOUDAINE) القريبة من قرية تمجارت (Tamajert) التابعة إقليميا لولاية إليزي.

وفي هذا الصدد، ولدراسة الإشكالية المطروحة نعلمكم أنه سيتم تشكيل فريق عمل مركزي مشترك مع وزارة الثقافة والفنون، لإيجاد الحلول اللازمة لتمكين الاعتماد النهائي للمسار بالتنسيق مع السلطات المحلية لولاية إليزي، جانت وتمنراست.

أما فيما يتعلق بتسجيل عملية إنجاز هذا المشروع، فسيتم إدراجه بعد الانتهاء من نضج الدراسات ضمن مشاريع قوانين المالية المستقبلية.

ثانيا ـ بخصوص تسجيل عملية ازدواجية الطريق الوطني رقم 3 في شطره الرابط بين ورڤلة وجانت:

يمتد الطريق الوطني رقم 3 في شطره الرابط بين ورڤلة وجانت على مسافة 1460 كلم، ويعرف حركة مرورية متفاوتة بين جزئه الشمالي والجنوبي، تقدر ذروته بـ 4200 مركبة في اليوم من ضمنها 60 ٪ مركبات ذات الوزن الثقيل، وذلك في المقطع الرابط بين حاسي مسعود وڤاسي الطويل في إقليم ولاية ورڤلة.

وللعلم، قد تم إنجاز مقاطع مزدوجة على مستوى مداخل مقرات الولايات الثلاث على طول 92 كلم، موزعة كالتالي:

- ولاية ورڤلة على طول 31 كلم.
- ولاية إليزي على طول 44 كلم.
- ولاية جانت على طول 17 كلم.

أعلمكم بأن عملية برمجة إنجاز ازدواجية الطرق تخضع إلى معايير تقنية ترتبط أساسا بمستوى كثافة مرورية محددة للمركبات بمختلف الأحجام، والتي تسبب خلق ازدحام واختناقات مرورية متكررة.

وعليه، فإن إدراج عمليات ازدواجية الطريق الوطني رقم 3، موضوع انشغالكم، على غرار الطريق الوطني رقم 1

والطريق الوطني رقم 3، سيكون عبر مراحل، من الشمال إلى الجنوب بعد الانتهاء من إعداد الدراسات التقنية.

ختاما، أظن سيدي، عضو مجلس الأمة المحترم، أننا نتفق معا بأن الأولوية الحالية لولايات جنوبنا الكبير في مجال الطرقات هي:

أولا، ضمان الصيانة الدورية لشبكة الطرق للحفاظ على مستوى الخدمات.

ثانيا، فك العزلة عن المناطق النائية عن طريق تعبيد المسالك الترابية.

ثالثا، إنجاز طريق جديدة وربطها بشبكة الطرق بغرض تقليص المسافات.

وعلى المدى المتوسط، العمل على رفع الطاقة الاستيعابية للطرق عبر ازدواجية المحاور الكبرى شمال ـ جنوب من بينها الطريق الوطني رقم 3، وذلك لربط ولايات الجنوب بشبكة الطرق السريعة والسيارة الشمالية.

أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ السيد عمر خمایاس إذا كان لديك تعقيب، تفضل.

السيد عمر خمایاس: شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد الوزير على الإجابة.

السيد الوزير، نحن نعلم علم اليقين أن التنمية لا يمكن أن تكون من دون شبكة الطرقات في أي ولاية من ولايات الوطن، فلذلك نحن اليوم عند مطالبتنا بإنجاز طريق أمقيد، هذا الطريق "أمقيد" يعتبر طريقا حيويا للمنطقة، ضف إلى ذلك فهو يعتبر اختزالا حقيقيا للجغرافيا والزمن بين ورقلة وجانت، وهذا الطريق له آفاق مستقبلية وإن تم إنجازه سيكون إنعاشا حقيقيا للمنطقة وللوطن ككل، ولذلك فإن مطلبنا بفتح هذا الطريق "أمقيد" هو مطلب شعبي نطالب به وبإلحاح، في إطار الإمكانيات المتاحة لديكم.

أما فيما يخص الشطر الثاني من السؤال حول ازدواجية الطريق، نحن نظن أنه لا يوجد أي شخص منكم عند رؤيته لنشرة الأخبار، لا يرى حادث مرور في طريق ورقلة ـ جانت، فنحن اليوم، كثرة الحوادث والنداءات الشعبية هي التي دفعتنا لطرح هذا الانشغال، ونعلم أنه قد لا تتوفر الإمكانيات، لكن مستقبلا، حبذا لو تقومون بتسجيل هذا المشروع في خريطة عملكم، لأن ازدواجية طريق ورقلة ـ جانت يعتبر مطلبا ضروريا وضروريا جدا.

ضف إلى ذلك السيد الوزير، في إطار فك العزلة، نحن لدينا مناطق نائية ومناطق ظل كبيرة جدا جدا، أعطيك مثالا: التجمع السكاني في قرية تادانت التي هي بعيدة عن بلدية جانت أكثر من 300 كلم ونحن في الانتخابات وغيرها نذهب لهؤلاء الناس يوميا، وعند ذهابنا إليهم يقولون لنا: يوم الصندوق أحضروا لنا الصندوق لكن اليوم لكي نوفر لهم طريقا لا نستطيع!! وفي هذا الإطار، .. **"تصفيق"** ... نحن نحبذ، السيد الوزير، لو تقومون مع مدير الأشغال العمومية التابعة لقطاعكم بتسجيل عملية كدراسة أولية ومن ثمة إذا توفرت أغلفة مالية وفروا طريقا لهؤلاء الناس، فنحن سبب وجودنا في هذه القاعة هو خدمة المواطن البسيط.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمر خمایاس، السيد الوزير تفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية: على كل حال، ليس لدي تعقيب لأننا متفقون على الهدف، هذه الطريق التي تكلم عنها الأخ الكريم هي مسجلة لدينا وهي في طور الدراسة وعند إيجاد حل لمشكلة المرور بالطاسيلي ـ وهو مشكل تراث ـ

(C'est pour la sauvegarde du partimoine)

عند حل هذه المشكلة سينطلق المشروع، لاتوجد به إشكالية وسيكون أحسن من الطريق الحالي الذي يربط جانت بورقلة مرورا بالطريق الوطني رقم 3، نحن متفقون بشأنه وسيسهل حركة المرور أكثر.

أما فيما يخص ازدواجية الطريق على مسافة أكثر من 1400 كلم، هذه الحالة يجب أن نفكر فيها، لماذا؟ لأننا نحن متفقون في نفس الأمر لكن نحن ننظر إلى المقاطع التي توجد بها أكثر كثافة مرورية وأكثر حوادث وهي التي نتطرق إليها، أما ازدواجية الطريق لمسافة 1400 كلم الذي توجد به كثافة

مرورية قليلة، توجد أموال كما سبق وقلت ـ نحن متفقون ـ هذه الأموال تخصص لفك العزلة عن المناطق النائية.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى قطاع النقل والكلمة إلى السيد محمد العربي سليماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العربي سليماني: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، «رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي».

السيد رئيس الجلسة الموقر،

السيدتان والسادة الوزراء المحترمون والطاقم المرافق لهم،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني، السيد الوزير المحترم، أن أتقدم لسيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

إن ما تبذله الدولة الجزائرية ومن خلالها وزارة النقل، بصرف مبالغ ومجهودات كبيرة من أجل أن يكون كل مستعملي الطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات في راحة تامة، إلا أن المواطن الجزائري مازال يواجه صعوبات، أحيانا، في التنقل، وأخص بالذكر المجال الجوي، إذ إنه ما زالت هناك صعوبات كبيرة يواجهها مستخدمو النقل الجوي خاصة سكان الجنوب وأخص بالذكر ولاية المنيعة.

سيدي الوزير المحترم، هذه الولاية المستحدثة والتي تمتاز بالاستثمار الفلاحي والسياحي وكذا الشركات البترولية، ما جعلها قبلة لكثير من أطياف المجتمع وفي معظم الأحيان لا يجدون أماكن متاحة للذهاب أو الإياب في الطائرة.

وعليه سؤالي هو كالتالي:

متى يتم فتح خطوط إضافية لولاية المنيعة، وكذا إدراج طائرة بوينغ في إحدى الرحلات، ما يساعد في ترقية الاستثمار، وكذا رفع الغبن عن المواطنين وخصوصا المرضى؟

متى يتم فتح قسم شرطة الحدود في مطار المنيعة؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الجلسة،

السيدتان والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر عضو مجلس الأمة المحترم السيد محمد العربي سليماني، على اهتمامه بقطاع النقل وذلك من خلال طرحه لسؤال شفوي يتضمن طلب فتح خطوط جوية إضافية على مستوى مطار المنيعة، وكذا فتح قسم شرطة الحدود بهذا المطار، وفي هذا الصدد يشرفني أن أوافيكم بما يلي:

تعمل مصالحنا المختلفة، بالتنسيق مع شركة الخطوط الجوية الجزائرية والمؤسسة المكلفة بتسيير مطارات الجزائر على التطبيق الأمثل لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، المتضمنة تنشيط الملاحة الجوية عبر مختلف مطارات الوطن باعتبارها هياكل استراتيجية، ومن بينها مطار المنيعة.

حيث يبلغ عدد الرحلات الجوية في الأسبوع على مستوى هذا المطار ثلاث (3) رحلات تربط مطار القولية بولاية المنيعة ومطار هواري بومدين بالعاصمة ورحلة واحدة تربط بين مطار تمنراست والجزائر مرورا بمطار المنيعة، ورحلة جوية من نوع شارتر بين إن أمناس وولاية المنيعة (لطيران الطاسيلي لنقل عمال سوناطراك).

مع العلم أن نسبة الحمولة المسجلة لسنة 2022 على هذه الوجهة قدرت بـ 65 ٪ وبلغت في شهري جانفي وفيفري من سنة 2023 86 ٪ و 91 ٪ على التوالي.

أما فيما يخص طلبكم إضافة رحلات جوية وتخصيص طائرات من الحجم الكبير، فإن هذه العملية تخضع لعدة

عوامل من بينها وفرة الطائرات.

مع العلم أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية هي الشركة الوحيدة الناشطة في مجال النقل الجوي الداخلي حيث لا تستطيع تلبية الطلب المتزايد لتدعيم الخطوط الجوية لكل الولايات، هذا الطلب هو متواجد في كل الولايات، لدينا 36 مطارا، كل هذه المطارات (36) تطالب بزيادة عدد رحلات إضافية.

وفي هذا الخصوص، قامت مصالح الشركة بإمضاء عقود لاقتناء 15 طائرة واستئجار 10 طائرات أخرى، ابتداء من الثلاثي الأول لسنة 2024، يعني، سنستقبل الجزء الأول من 10 طائرات المستأجرة في نهاية سنة 2023 والجزء الثاني سيكون خلال الثلاثي الأول لسنة 2024، أما الطائرات التي نقوم باقتنائها سيكون استقبالها انطلاقا من الثلاثي الأول لسنة 2025، مما سيسمح بتلبية الطلبات المسجلة في هذا الشأن وتدعيم شبكة الخطوط الجوية الجزائرية، من بينها مطار القولية، إن شاء الله.

أما فيما يتعلق بانشغالكم المتضمن فتح قسم لشرطة الحدود على مستوى مطار المنيعة، فإن هذا الطلب مرتبط ببرمجة رحلات دولية بصفة منتظمة ودائمة وهو غير متاح في الوقت الحالي، حاليا، مطار المنيعة لم يسجل للرحلات الدولية لكي نضع فيه مركز شرطة الحدود أو الجمارك وهذا لا يقصي المنيعة من هذا البرنامج، إن شاء الله.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بهذا القطاع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ السيد محمد العربي سليماني، تفضل إذا كان لديك تعقيب.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، بالنسبة للرحلات، والله، إننا، تقريبا، منذ شهر فما فوق، أينما تذهب يقال لك إن الطائرة محجوزة بالكامل (Complet) لا يوجد أماكن، هذا لكي نكون في الصورة، فنحن مثلا ترسل لنا مواعيد الاجتماعات بشكل فجائي خلال يوم أو يومين وحتى تقوم بعملية الحجز يجب عليك التكلم وإجراء اتصالات وغيرها لكي تحجز في الطائرة، هذا أولا.

أما طائرة بوينغ، والله، معالي الوزير، جاءت تعليمة لكل قطاع النقل الجوي أن المريض لا يمكنه الركوب في طائرة (A.T.R)، الآن كيف سيأتي مرضى ولايات الجنوب؟ حتى يتنقلوا في سيارات الإسعاف.. ماذا نقول؟! نقول الطريق.. توجد حالة مستعجلة.. على الأقل، يجب أن تتوفر طائرة بوينغ، على الأقل، واحدة في الأسبوع، الطائرة التي هي من الجزائر ـ المنيعة، المنيعة ـ تمنراست تكون بوينغ لأن هذه الطائرة على الأغلب دائما لا تجد بها أماكن، يعني من المستحيل، دائما تكون محجوزة بالكامل، يوجد مطارات في مناطق تتوفر لديهم الطريق السيار أوغيرها ولديهم طائرتان أو ثلاث في اليوم، نحن لا نحسد الولايات الأخرى ولكن حبذا لو تكون لدينا، على الأقل، طائرة في الأسبوع أو تكون طائرة للشرق وطائرة للغرب مثلا وهران وقسنطينة، الآن لدينا أفراد الجيش الوطني الشعبي، يوجد مديرين تنفيذيين وأولادهم، يوجد عمال الشركات البترولية، المستثمرون، الفلاحون، الكل، تقريبا، هم يعانون للذهاب إلى وهران أو إلى قسنطينة وبالتالي يتحتم عليهم الذهاب عبر غرداية.

مثلا أفراد الجيش لما يعطونهم إذنا (Permission) ويحدد لهم موعد الذهاب في اليوم الموالي والرجوع بعد أسبوع، كيف يعملون؟ ولا يجدون طائرة نحو الشرق أو الغرب، هنا يذهبون عبر الطريق البري، هذا كثير.

زد على ذلك، ينقصنا شاحنات رفع المرضى، ففي بعض الأحيان، المرضى والمعاقون، تقريبا، منذ إصدار هذه التعليمة نحن نتحايل لكي يركب المريض لأن رئيس محطة التوقف (chef d'escale) يظهر لك التعليمة ويقول إن المريض لا يسمح له بالركوب في طائرة (A.T.R) ، كيف نعمل هنا؟ نحن يجب أن توفر لنا طائرة، على الأقل، لنقل المرضى ولتخفيف العناء عنهم، يقال لك المريض لا يركب، لا أعلم هذا الأمر، عليكم إعادة مراجعته.

أما بالنسبة لشخصكم، أحيانا نحن نستحي أن نطرح عليك سؤالا لأن باب وزارتك دائما مفتوح لنا، وعندما تكون لدينا مشكلة دائما تكون في الخدمة، نحن نقدر هذا الأمر، معالي الوزير، بالنسبة لك ولكل الوزراء المحترمين الذين

أينما تكون هناك مشكلة.... نحن نتمنى، معالي الوزير، أن تكون، على الأقل، طائرة بوينغ في الأسبوع وبارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد العربي سليماني؛ السيد الوزير تفضل.

السيد وزير النقل: شكرا للسيد رئيس الجلسة، كما أجدد تشكراتي للسيد العضو، بالفعل نحن نتفهم انشغاله ونشاطره فيه لتوفير طائرة من نوع بوينغ، ولكن أذكّر أن الأسطول الجوي الجزائري متكون من 54 طائرة، من بينها طائرتان لنقل السلع (Cargo) والباقي لنقل المسافرين، حاليا، نحن لدينا بين 48 و50 طائرة تستعمل يوميا دون توقف؛ أي توجد طائرات تقوم بأربع إلى خمس رحلات في اليوم وعشناها حتى مع.. ومن بين طائرات الأسطول التي تعمل 14 طائرة من نوع (A.T.R)، وهذا ما يدفعنا للجوء إلى الاستئجار، لأول مرة نقوم باستئجار 10 طائرات، وعندما يحين وقت استقبال الطائرات سنقوم بتدعيم مناطق الجنوب.

هناك مشكل مطروح في برج باجي مختار، فهم يتنقلون عبر طائرة (A.T.R) ـ ويتعبون ـ قمنا بوضعهم في البرنامج لكي تكون لهم رحلات بطائرة بوينغ عن طريق أدرار.. أنا أقول تفاءلوا خيرا ـ سنعمل لكي نحسن ـ ولكن برنامج كيفية تطوير هذا الأسطول، فنحن لدينا أهداف أكثر من 10 و 15، وستأتي تدريجيا وأذكر بأننا نعمل على جعل مطار الجزائر مطارا محوريا دوليا هاما، حتى يكون وسيطا بين أوروبا وآسيا وكل إفريقيا، سنعمل على هذا ولكن أقول لمسافري ولايات الجنوب، اصبروا علينا فترة، ولكن أقول لهم تفاءلوا خيرا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: إن شاء الله، شكرا للسيد الوزير؛ دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد فؤاد سبوتة، فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا، لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد، وباقون على عهد الشهداء ما حيينا بإذن الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
معالي الوزراء،
الزميلات والزملاء،
إطارات الوزارات،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم جميعا.

يشرفني، السيد وزير النقل المحترم، أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال التالي نصه:

أضحت حظيرة الحافلات في الجزائر تشكل خطرا حقيقيا على الركاب وعلى السلامة المرورية، خاصة وأن سنة دخول الخدمة بالنسبة للمئات من الحافلات يتجاوز العشرين سنة وأغلبها يتمركز في عاصمة البلاد في صورة لا تشرف لا أهل المهنة ولا التحولات العميقة التي تشهدها الجزائر، وقد زادت الحالة سوءا مع تراجع استيراد الحافلات من الخارج بالنظر إلى زيادة سعرها في السوق الدولي وتعقيدات استيراد قطع الغيار، التي قفزت أسعارها إلى أضعاف ما كانت عليه قبل سنوات.

إن هذه الوضعية زادت تعقيدا في ظل عدم تحيين مخططات النقل سواء على المستوى المحلي أو الولائي، وبالتالي غياب استراتيجية واضحة المعالم لنقل الركاب والمسافرين، ما أوجد حالة من الصعوبة في التنقل بالنسبة لمستعملي هذه الوسيلة الجماعية للنقل.

معالي الوزير؛ سؤالي هو كالتالي:

ـ ما هي التدابير المتخذة من قبل الوزارة لتحسين النقل الجماعي؟

وما هي استراتيجية الوزارة لمعالجة إشكالية الحافلات القديمة؟

تقبلوا في الأخير مني فائق الاحترام والتقدير.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة الأعضاء،
زملائي،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر عضو مجلس الأمة المحترم السيد فؤاد سبوتة، على اهتمامه بقطاع النقل وذلك من خلال طرح سؤال شفوي يتمحور حول التدابير المتخذة لتحسين النقل الجماعي وكذا حالة الحافلات المستغلة في النقل، وعليه يشرفني موافاتكم بما يلي:

وبالفعل الحظيرة هي في حالة "تعبانة" ومهترئة ومن بين أهداف القانون الجديد للاستثمار، هو كيفية وضع صناعة ميكانيكية تسمح لبلادنا بتصنيع الحافلات، وهو من أهداف هذا القانون الجديد الذي تمت المصادقة عليه من طرفكم.

تعمل مصالحنا المختلفة على وضع عدة إجراءات من أجل تحسين النقل الجماعي في بلدنا، نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر، ما يلي:

لكي نقوم بتجديد كل الحظيرة التي يتراوح عمرها بالتقريب بين 15 إلى 25 سنة حاليا، نحن في انتظار أن تكون الصناعة الميكانيكية التي تسمح أن تصبح لدينا حظيرة تتماشى مع المقاييس المطلوبة، وكإجراءات أولية:

أولا، اقتراح تخفيض مدة المراقبة التقنية إلى 3 أشهر بدلا من 6 أشهر حاليا وذلك في إطار تعديل المرسوم رقم 03 ـ 223 المؤرخ في 10 جوان سنة 2003 المتعلق بتنظيم المراقبة التقنية للسيارات وكيفية ممارستها، حاليا قمنا بوضع المرسوم التنفيذي على مستوى مصالح الأمانة العامة للحكومة لكي نقلص من مدة المراقبة التقنية (le contrôle technique) لتصبح كل 3 أشهر لكل الحافلات أو حتى لوسائل نقل البضائع، وهو قيد الدراسة على مستوى أمانة الحكومة.

ثانيا، فتح الاستثمار، قمنا بالإجراءات في هذا الميدان في مجال إنشاء وكالات المراقبة التقنية للمركبات دون التقيد بأي شرط سواء التعداد السكاني أو الموقع الجغرافي، فتحنا ورشات المراقبة التقنية (le contrôle technique)، في وقت سابق كانت مقيدة بالمسافة.. لكن قمنا بفتحها بصفة نهائية، فكل من أراد الاستثمار في المراقبة التقنية، لا نشترط أن يكون لديه ثلاثة أصناف، الحافلات، الوسائل الثقيلة أو السيارات أو الدراجات، إذن، قمنا بفتحها ويعملون بالصنف الذي يريدون العمل فيه وبكل التسهيلات.

كإجراء ثالث، تم تفعيل تكوين سائقي مركبات نقل الأشخاص والبضائع للحصول على شهادات الكفاءة المهنية، مع تخفيض كلفة التكوين، سابقا للحصول على شهادة الكفاءة المهنية، كانوا يسددون مبلغ أربعة ملايين ونصف المليون سنتيم أي 45000 دينار جزائري فأصبح 17000 دج بالنسبة لنقل الأشخاص ومن 22500 دج إلى 45000 دج لنقل البضائع، أي شهادة الكفاءة المهنية المطلوبة قمنا بإنقاص تكلفتها المالية للسماح لأكبر عدد ممكن من السائقين لإجراء هذا التكوين.

أضفنا إجراء وهو إلزامية وجود سائقيْن على مستوى المركبة الواحدة بالنسبة لخطوط نقل المسافرين التي تفوق مسافتها 600 كلم أو التي تتجاوز مدة السياقة 9 ساعات، أي إلزامية وجود السائق الثاني سواء في الحافلة أو في وسيلة نقل البضائع، وبعد صدور قانون الاستثمار ـ الذي بدأت به ـ تم فتح المجال أمام المستثمرين ويوجد عدد معتبر من المستثمرين الجزائريين والأجانب وبالشراكة لوضع صناعة ميكانيكية لا سيما في صنع الحافلات.

أما فيما يخص تحيين مخطط النقل أو مخطط المرور، سجلنا في سنة 2023 ثلاثة مخططات، سيتم إعادة مراجعتها والتي من بينها الجزائر العاصمة وبعض الولايات، وفي سنة 2024 سنتوسع إلى الولايات الأخرى حتى نقوم بتحيين مخططات النقل الخاصة بها وكذا مخططات التسيير، يعني، (les schémas de transport) و(les plans de circulation) وقد تم إدراجهم ـ إدخالهم ـ في برنامجنا لسنة 2024 والذي هو حاليا على مستوى وزارة المالية للنقاش.

وأشكركم على حسن الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد فؤاد سبوتة إذا كان لديه تعقيب، تفضل.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا للسيد رئيس الجلسة، والشكر أيضا موصول لمعالي الوزير على ما تقدم به من شرح وتوضيح بخصوص الإجراءات التي تقوم بها الوزارة، وهو مشكور أيضا على الجهد الذي يبذله في وزارة تضم الكثير من المؤسسات الكبرى وبالتالي تضم الكثير من المشكلات التي تستوجب الوقوف عندها في كل مرة.

من بين الحلول المقترحة، معالي الوزير، من أجل أن نصحح هذه الاختلالات، لدينا المؤسسة الوطنية للحافلات التي هي بالشراكة مع وزارة الدفاع الوطني، يمكن لها أن تكون حلا أو يمكن أن ننظر إليها كواحدة من الحلول لمساعدة أصحاب الحافلات من أجل اقتناء حافلات جديدة، وبالتالي التخلي عن الحافلات القديمة، وقبل هذا، لدينا تجربة أعتقد أنها تستحق التوقف عندها وهي تجربة مؤسسة النقل الحضري للجزائر العاصمة التي اقتنت الكثير من الحافلات بمساعدة الدولة، طبعا، وهي الآن بديل حقيقي للنقل في العاصمة وهي حافلات تستجيب لكل متطلبات الراحة والنقل أيضا.

وبخصوص المخطط، معالي الوزير، هذه إشكالية كبيرة تتعلق بالكثير من الولايات، وتحيين هذه المخططات أعتقد أنها ستسمح بالسلاسة في النقل وأنتم قدمتم بعض الحلول لهذه المسألة وأنا شاكر لكم على ردكم وعلى تجاوبكم معالي الوزير، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ السيد الوزير تفضل.

السيد وزير النقل: شكرا للسيد الرئيس، كما أجدد تشكراتي للسيد العضو، بالفعل توجد وحدة الشراكة التي كانت في الرويبة وأصبحت في الصناعة العسكرية وأكثر الصناعات الميدانية، لدينا، حاليا، معها صفقات ومن بينها شركة النقل الحضري للجزائر العاصمة وهي في إطار صفقة بالتراضي عن قريب سنقدمها على مستوى الحكومة لاقتناء.. ولكن الطلب قوي على هذه المؤسسة حتى من الولايات ومن المؤسسات المحلية للنقل الحضري وبالتالي من غير الممكن أن تستجيب لكل الطلبات، وحاليا الاستثمار هو بقوة في هذا الميدان ولدينا عدد معتبر من الحافلات التي سنستلمها من طرف هذه المؤسسة لا سيما للجزائر العاصمة.

وفيما يخص مخطط النقل، يجب وضع هذا المخطط في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لأنه هو من يعطينا كل الاتجاهات التي يجب أن نأخذها في إطار تحيين هذا المخطط.

ولهذا سجلنا أنفسنا في هذا المخطط وسننطلق في هذه السنة، وسنقوم بتقديم صفقة بالتراضي لثلاثة مخططات على مستوى مجلس الحكومة عن قريب لبعض الولايات وسنقوم بتوسيع هذا بكل قناعة، ولا بد من توسيع شبكة الطرق التي عرفت توسعا كبيرا مع إنشاء الولايات الجديدة وازدواجية الطرقات.. وكل الوسائل التي تطورت في النقل تتطلب منا حتما وضع مخططات نقل جديدة تتماشى مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

كما أجدد تحياتي للسيد العضو وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ دائما في نفس القطاع، الكلمة للسيد غازي جابري، تفضل.

السيد غازي جابري: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة ومرافقيهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، تعازينا القلبية لذوي العلامة الشيخ محمد الطاهر آيت علجت، وألهم أهله الصبر والسلوان، كما لا يفوتني أيضا أن أتمنى لبناتنا وأبنائنا النجاح في شهادة البكالوريا.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال، التالي نصه:

بعد أن استبشر سكان ولاية بشار وولاية بني عباس الجديدة بدخول قطار المسافرين "كورادیا" مجال الخدمة وما كان يوفره للركاب من راحة على خلاف القطار القديم طيلة مدة وجيزة ها هو اليوم يغيب تماما، ويبقى السفر عبر القطار القديم الذي يتعطل يوميا، تاركا المسافرين يعانون، وغالبا ما يتوقف أثناء الرحلة في قلب الصحراء ليترك

النساء والأطفال والشيوخ يعانون.

سيدي الوزير،

فهل فكرت الوزارة في هذا الأمر، وراجعت حساباتها ليعود قطار "كورادیا" إلى العمل عبر خط بشار ـ وهران وإعطاء بعض الاهتمام لسكان المنطقة؟

تفضلوا، سيدي الوزير، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة الأعضاء،

الحضور الكريم،

أجدد لكم تحياتي.

الشكر موصول لعضو مجلس الأمة السيد غازي جابري، على اهتمامه بقطاع النقل من خلال طرحه لسؤال شفوي يتعلق بعودة قطار "كورادیا" للاستغلال على طول خط السكة الحديدية الرابطة بين ولايتي بشار ووهران وعليه، يشرفني موافاتكم بعناصر الإجابة والتي سأذكرها:

في البداية، أود أن أوجه عنايتكم إلى أن خط السكة الحديدية وهران - بشار- وهران كان مستغلا في السابق بمعدل رحلتين في اليوم، واحدة في الفترة الصباحية بواسطة قطار ذاتي الدفع من نوع "كورادیا" والثانية في الفترة المسائية بواسطة قطار ليلي مزود بالمراقد.

غير أن الظروف الاستثنائية التي شهدتها منطقة الجنوب الغربي في الوطن في بعض المقاطع، خاصة، في مشرية بولاية النعامة ومنطقة رجم دموش بولاية سيدي بلعباس، ففي سنة 2022 سجلنا هبوب عواصف رملية استثنائية أدت بمصالح الشركة إلى توقيف حركة سير القطارات مدة 6 أشهر من 15 مارس 2022 إلى غاية 20 سبتمبر 2022، أما في السنة الجارية أي سنة 2023 فقد عرفت فترة من 26 فيفري 2023 إلى يومنا هذا اضطرابات جوية وعواصف رملية أثّرت على حركة سير القطارات، مما دفع إلى توقيف الرحلات النهارية في القطار الذاتي الدفع من نوع كورادیا، حيث إن التجهيزات التقنية والتكنولوجية المزودة بهذا النوع من القطارات لا تتلاءم مع الظروف الطبيعية للمنطقة - فكورادیا لم يتم توقيفه حتى لا يكون في بشار وإنما تم توقيفه لكون الرمال تؤثر على تجهيزاته وهذا هو السبب الوحيد لتوقيفه، وسنقوم بإعادة العمل به في الفترة التي لا تكون فيها الرمال، إن شاء الله - وخاصة الزوابع الرملية المتكررة التي تعرّض القطار إلى أعطاب تقنية في كل مرة نظرا لحساسية تجهيزاته.

كما تجدر الإشارة إلى وجود عدد معتبر من عربات قطار "كورادیا" قيد الصيانة والمراجعة التقنية من طرف مصالح الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية التي تعمل جاهدة لتلبية الطلب المتزايد للتنقل على متن قطارات "كورادیا".

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، إن السبب الرئيسي الذي أدى إلى عدم استغلال قطار "كورادیا" على طول خط السكة الحديدية الرابطة بين بشار ووهران هو الظروف الطبيعية لا غير، كما أعلمكم بأن مصالح الشركة ستقوم بإعادة برنامج الرحلات النهارية بقطار "كورادیا" فور تحسن الظروف الجوية وكذا الانتهاء من أشغال الصيانة للقطار، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تجربة السنة الماضية، فسيتم إعادة قطار "كورادیا" للاستغلال على هذا الخط بداية من منتصف شهر سبتمبر من السنة الجارية أو قبل ذلك، إذا ما تحسنت الأحوال الجوية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد العضو غازي جابري، تفضل.

السيد غازي جابري: شكرا للسيد الرئيس والشكر موصول للسيد الوزير المحترم.

السيد الوزير، نحن نتفاءل خيرا فيك للنهوض بهذا القطاع ونثمن المجهودات التي تقومون بها، إلا أن، السيد الوزير، قطار "كورادیا" هو متوقف منذ سنة 2022، هذه الظروف الطبيعية من سنة 2022 إلى يومنا هذا!! مستحيل، السيد الوزير، ولا نتحجج بالظروف الطبيعية،

السيد الوزير، تعلم أن القطار متوقف و182 رحلة ملغاة، 182 رحلة ملغاة بسبب تراكم الرمال وبسبب تغيير المسار أيضا، المسار الذي تغيّر في منطقة رجم دموش هو الذي سبب التوقفات، لماذا لم تكن هذه التوقفات من قبل؟ لهذا، السيد الوزير، يجب أخذها بعين الاعتبار، ونحن نتفاءل فيك خيرا وأنت دائما صريح معنا، السيد الوزير، نتج عن هذه التوقفات 14 نقطة سوداء، ومن بين هذه النقاط، السيد الوزير، أن التوقفات التي كان يتوقفها هذا القطار تركت، صراحة، في بعض الأحيان المسافرين الذين من بينهم النساء الحوامل والشيوخ من هذه المنطقة للذهاب إلى منطقة مشرية أو منطقة النعامة.. هذا ليس سهلا، السيد الوزير، في صحراء قاحلة.

السيد الوزير، نحن مقبلون على موسم الصيف وموسم الاصطياف ونعلم بأن قبلة سكان ولاية بشار هي باتجاه وهران، الحركة بها تكون كبيرة جدا، ونتمنى، السيد الوزير، أن تكون في هذه الفترة، فترة الصيف، لأن هذه الفترة تقع فيها ضغوطات كبيرة، وقعت لنا في السنة الماضية، صراحة، كان ضغط كبير بالنسبة للمسافرين، لا يوجد قطار، لا توجد طائرة، صراحة، كان ضغط كبير، السيد الوزير، نتمنى منك ـ إن شاء الله ـ أن تأخذها بعين الاعتبار وخاصة في هذه الصائفة، السيد الوزير.

صراحة، نحن نتوسم فيك خيرا، السيد الوزير، ونتمنى أن تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار، خاصة، في هذه الصائفة وأنت تعلم أن طائرة (A.T.R) في الصيف لا تحمل أكثر من 40 وهذا لا يكفي، السيد الوزير، 40 في كل رحلة لا يفي بالغرض ولهذا نتمنى، السيد الوزير، أن تأخذ بعين الاعتبار قطار "كورادیا"، لأن القطار القديم، صراحة، في بعض الأحيان أن الركاب.. لا تجد فيه... قد تجد في داخله الغبار، السيد الوزير، نتمنى أن تأخذ هذا بعين الاعتبار، إن شاء الله، وبارك الله فيك السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد غازي جابري؛ السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير النقل: شكرا، لا يوجد تعقيب، الانشغال مطروح ونشاطره بالفعل، لأنك لا تستطيع منح وسيلة حديثة للمواطنين ثم تنزعها، بالطبع يكون رد الفعل مقبولا ونشاطره وسنعمل على تحسينه، "كورادیا" سيرجع وأؤكد على شيء وحتى في تعقيب السيد العضو المحترم، 182 رحلة ألغيت!! لماذا ألغيت؟ أنا أقول إن أغلبيتها ألغيت بسبب الرمال، ولكن نحن سنعمل وإذا كان فيه إمكانية أن نجعل "كورادیا" في هذا الصيف، لكي لا نحرم أبناء بشار من الالتحاق بوهران لاستغلال الموسم الصيفي، سنعمل عليه.

ولكن فيما يخص (A.T.R) أذكّر بشيء يجب أن نبرمج تدريجيا، رحلات للبقاع المقدسة من بشار، ذلك لم يكن سهلا ولكن اليوم نستطيع أن نقول إن مطار بشار سجل بصفة نهائية رحلات الحج، وسنعمل أكثر وبإعانات من الكل.

وأضيف فقط لو سمحتم، السيد الرئيس، أضيف للعضو الذي طرح المشكل الخاص بحجاج سعيدة، هو أن العام المقبل، إن شاء الله، سنقوم بفتح مطارات أخرى، كان لدينا 5، هذا العام صارت 9 والعام المقبل ممكن أن تكون 12 أو 13، يعني، هدفنا وحتى تعليمات السيد رئيس الجمهورية، هو كيفية تقريب حجاجنا من المطار لكي لا يتعبهم طول المسافة، هذا هو البرنامج الذي سنقوم بتسطيره العام المقبل، إن شاء الله.

وفيما يخص الالتحاق بالشواطئ، توجد قسنطينة، أم البواقي وولايات أخرى سنقربها من سكيكدة ونضع لها برنامج القطار الذي يسمح لهم خلال نهاية الأسبوع بالالتحاق بشواطئ الشرق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على هذه المعلومات وعلى هذه الإجابة؛ ننتقل إلى قطاع الصحة وأحيل الكلمة للسيد عبد الكريم قريشي، صاحب السؤال الأول، فليتفضل.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا للسيد نائب الرئيس، رئيس الجلسة، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛

معالي السيدتين الوزيرتين،
معالي السيد وزير الصحة،
معالي وزير النقل،
الزميلات والزملاء،
إطارات الوزارات المختلفة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبعا، كما هو معروف، أن هناك انشغالات كبيرة جدا تنشغل بها ساكنة الجنوب بشكل عام وورقلة بشكل خاص، ولا سيما ملف التشغيل وملف الصحة، وقد قامت الدولة، مشكورة، بكثير من المجهودات للتخفيف من الملف الأول وبقي الملف الثاني وهو ملف الصحة، ما زال يعاني الكثير من المشكلات وكذلك قد قامت الدولة، مشكورة، بالقيام بأشياء مهمة جدا لا يمكن أن ننكرها وهي فتح كليات الطب لكل من بشار والأغواط وورقلة وتسجيل مستشفيات جامعية بكل من بشار وورقلة، وفتحت كليات الطب بهذه الجامعات وبدأ الخريجون يتخرجون من الجامعات منذ سنتين أو ثلاث سنوات، تقريبا، لكن بقي الجانب التطبيقي وهو بالنسبة لي تسجيل المستشفى الجامعي، حيث سجلت الدولة هذه المستشفيات لكن لم تر هذه المستشفيات النور، خاصة، نتكلم عن المستشفى الجامعي بورقلة، حيث تم تسجيله، تقريبا، سنة 2013 وبعد التجميد – وهذا خارج عن نطاق الحكومة – ثم ظهر في ميزانية سنة 2019 إلا أن هذا المشروع لحد الآن لم ير النور، فسؤالي، معالي وزير الصحة:

أين وصل مشروع إنجاز المستشفى الجامعي بورقلة؟
ولكم فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة للسيد الوزير المحترم، تفضل.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس الجلسة،
السيدتان الوزيرتان،
السيدات والسادة الأعضاء،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته دون أن ننسى أسرة الإعلام.

السؤال وجيه جدا وهو متعلق، كما قلتم، بإجراءات إدارية عرفها مشروع إنجاز المستشفى الجامعي، فقد راوح مكانه مدة أشهر وقد تدخلتم السيد عبد الكريم قريشي، عليه أكثر من مرة ولكم الفضل في هذا.

وبعدما تم إسداء نصائح ـ لأن المشروع تسيّره ولاية ورقلة ومديرية الأشغال العمومية ـ مديرية التجهيزات على مستوى الولاية، تم حل المشكل وتم المصادقة على دفتر الشروط في 26 أفريل 2023، والبارحة طرحت السؤال على السيد والي الولاية وأكد لي بأن الكثير من المقاولين الآن جاؤوا إلى الولاية لأخذ دفاتر الشروط والعملية مستمرة، أظن أنه بعد شهر مباشرة يتم اختيار المقاول الذي يقوم بالإنجاز خاصة أننا قمنا بالتقييم المالي وقمنا بكل الإجراءات التي تسمح بالانطلاق العادي لهذا المشروع، وهنيئا لولاية ورقلة بهذا المشروع الهام خاصة أنه كما قلتم ـ السيد عبد الكريم قريشي ـ أنه سيدخل في إطار التربص الميداني لطلبة الطب الموجودين بولاية ورقلة والولايات المجاورة.

شكرا لكم على هذا السؤال السيد عبد الكريم قريشي.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عبد الكريم قريشي، تفضل.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا للسيد رئيس الجلسة، كما أشكر جزيلا السيد الوزير على المجهودات التي يقوم بها لحلحلة هذا الموضوع، معالي الوزير، لدي بعض الأشياء وبعض الإضافات بالنسبة لهذا الأمر، صحيح أنه كان هناك إشكال بين 23 وبين 22 وما وقع لدفتر الشروط... إلخ، وهذا عرقل ظهور هذا المشروع وبداية إنجازه، لكن أنا ألح، معالي الوزير، أن الوزارة قامت فعلا بمجهودات كبيرة جدا والشيء الذي كان في وقت سابق وأنتم كنتم شاهدين على ذلك، وكانت الوزارة تلح على أن ينجز هذا المشروع من قبل شركة كبيرة جدا حتى يكون في مستوى طموحات المنطقة ومستوى طموحات الجزائر الجديدة، لكن هذا، للأسف، ما وقع وأنتم تعلمون ما وقع بالنسبة لدفتر الشروط الأول،

كان من الأجدر رفض ذلك الدفتر "دفتر الشروط" الذي عرقل مسيرة هذا... لكن لا بأس، تم إعادة دفتر الشروط الآن، وزع دفتر الشروط وسحب دفتر الشروط، صحيح بقي أسبوع واحد على نهاية المدة التي نحن مطالبون بها، إن شاء الله، وسوف تظهر المؤسسات التي يمكن أن تحظى بإنجاز هذا..، معالي الوزير، الشيء الذي يهمنا الآن، يهمنا المبلغ الإضافي لأننا نحن قد طالبنا وأنت كنت حاضرا معنا في كل شيء، كنا طلبنا من الأول أن نحظى بصفقة بالتراضي حتى نستطيع أن نجلب شركة وطنية تقوم بإنجاز هذا المشروع أو حتى شركة أجنبية، لكن هذا لم يحدث وبالتالي فنحن الآن، يعني، نشد على أيديكم ونطالبكم بمساعدة الولاية ومساعدة المنطقة بالحصول على المبلغ الإضافي (Le Complement)، لأنه من المستحيل بهذا المبلغ الحالي أن ننجز، فعلا، المستشفى الجامعي بالمواصفات التي نبحث عنها، وبالتالي فنطلب ونرجو منكم، معالي الوزير، أن تتدخلوا في هذا الأمر.

الشيء الآخر، معالي الوزير، إذا سمحتم أن تساعدونا في أن يكون مستشفى محمد بوضياف الحالي الذي يعاني من مشكلات كثيرة جدا مختلطا مع القطاع العسكري، وهنا لا يمكنني أبدا أن أمر على هذا السؤال دون أن أقدم شكري إلى وزارة الدفاع الوطني ومن خلالها إلى قائد الناحية العسكرية الرابعة، على ما بذله من جهود لإنجاح التكوين بالنسبة للطب في كلية الطب بجامعة ورقلة.

أشكركم معالي الوزير، وأكرر طلبي بالمبلغ الإضافي والمستشفى المشترك أو المختلط بيننا أي بين المدني والعسكري، حتى نجد في قطاع الصحة ما يثلج صدور الساكنة بالنسبة إلى ورقلة، وماذلك على الله بعزيز، وطبعا بجهودكم ـ معالي الوزير ـ وبارك الله فيكم.

وأشكركم مرة أخرى ـ السيد رئيس الجلسة ـ على إتاحتكم لي هاته الفرصة وعلى تسييركم لهذه الجلسة، وبارك الله فيكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة للسيد الوزير إذا كان لديه تعقيب، تفضل.

السيد وزير الصحة: شكرا لسي عبد الكريم قريشي، أظن أنّ مسألة مباشرة الإجراءات لإعادة هذا التقييم باشرنا فيها، فيما يخص المسائل الأخرى المتعلقة بتعزيز الولاية بمنشآت صحية أخرى هي قيد الدراسة المتعلقة أيضا بما فيها دراسة إمكانية أن يكون هناك مستشفى مختلط عسكري – مدني، نحن في إطار تصور مع وزارة الدفاع وسنصل، إن شاء الله إلى نتيجة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، الكلمة للسيد مبروك دريدي، تفضل مشكورا.

السيد مبروك دريدي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة الموقر،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله.

نعزي في وفاة الشيخ محمد الطاهر آيت علجت، رحمه الله، وخلف الله على هذا البلد من الطيبين، والجزائر دائما وأبدا تلد الرجال والنساء.

السيد الوزير المحترم، أحب أن أضع عبارة قبل سؤالي بعد استئذانكم، السيد رئيس الجلسة، ليس السؤال من أجل السؤال، إذا كان السؤال من أجل السؤال والإجابة من أجل الإجابة، فهذا ليس في صميم مهامنا.

سؤالي ـ مختصرا ـ يتعلق بولاية سطيف ولكنني أعممه على جميع الولايات لأن عهدتنا وطنية وليست محلية، ولايتنا سطيف التي هي ولاية جميع الجزائريين تعد من أكبر الولايات من حيث عدد السكان، ربما كما هو متداول هي الثانية بعد العاصمة، وقطاع الصحة فيها، السيد الوزير، ينتظر زيارتكم بسبب ما تعيشه هذه الولاية من تهالك وتقادم للهياكل الصحية مع وجود، طبعا، المضاف والإيجابي، السيد الوزير، رغم كل الإمكانيات التي وفرتها الدولة والمخصصات في الجانب المادي والكادر البشري، يبقى هذا القطاع الحساس والمهم يعرف نقائص واختلالات

من أهمها ما يعرفه المركز الاستشفائي الجامعي من ضغط وتشبع، حيث ينتظر المرضى فترات طويلة في برامج العلاج ومواعيد الجراحة خاصة ونذكر هنا عمليات جراحة القلب "القسطرة" التي هي متوقفة منذ فترة أو كانت متوقفة لأن سؤالي كان في شهر فيفري.

كما تعرف كذلك مصلحة الأنف والحنجرة حالة من العجز في الاستجابة لحاجات المرضى العلاجية والجراحية خاصة، وكذلك ما يعرفه مركز مكافحة السرطان من ضغط رهيب وتراكم لطلبات العلاج.

سؤالنا، السيد الوزير المحترم هو: ماهي إمكانية تعزيز قطاع الصحة بولاية سطيف وتسريع برامج العلاج والجراحة بما يتوافق والعدد الكبير للمرضى؟

بارك الله فيكم، ولكم فائق الاحترام والتقدير، شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مبروك دريدي؛ تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

زميلتي الوزيرة،

السيدات والسادة الأعضاء المحترمون،

أسرة الإعلام.

سؤال السيد مبروك دريدي، سؤال يحتاج إلى الكثير من الوقت حتى نجيب عليه، خاصة، وأن ـ فعلا ـ مدينة سطيف أو ولاية سطيف مليونية بسكانها وأكثر وتحتاج إلى الاهتمام من هذا الجانب، لكن أؤكد أنه رغم أزمة كورونا التي مرت على كامل المعمورة وعلى الوطن وعلى سطيف، كان المستشفى الجامعي يقدم خدماته، حيث إنه قدم خلال هذه الأزمة أكثر من 3000 عملية، ثم إن مركز مكافحة السرطان الآن يلبي حاجيات أكثر من خمس ولايات مجاورة لمدينة سطيف، ولي بعض الأرقام التي يقدمها وهي كبيرة جدا، تقريبا 1700 استشارة هذه السنة، 1400 حصة للعلاج الكمياوي بمصلحة طب الأورام، كما تم التكفل بأكثر من 200 مريض على مستوى مصلحة الطب بالأشعة وإجراء أكثر من 150 عملية جراحية، يعني، المسألة على مستوى الأنشطة الطبية كبيرة جدا، في هذا المجال، تم التفكير في تعزيز المستشفى الجامعي، في انتظار رفع التجميد عن المستشفيات الجامعية التي ستبنى على مستوى القطر الوطني، تم تعزيز ولاية سطيف بمستشفى 120 سريرا للاستعجالات الطبية الجراحية وهو مستشفى سيعزز وبه سيتم التكفل ببعض من الحاجيات التي تم مؤخرا تسجيلها على مستوى الولاية – 120 سريرا – وقد تم اختيار الأرضية وسيشرع في البناء عن قريب.

كما أن هناك مستشفى 140 سريرا بالعلمة الذي كان متوقفا وتم مؤخرا رفع الإجراءات الإدارية المعقدة وتقديم الغلاف المالي الإضافي بـ 220 مليون دينار وتم حل هذا المشكل أيضا، كما استفادت ولاية سطيف أيضا من مستشفى نسميه باللغة الفرنسية – معذرة عن النطق بها لأنه عند اختصار الاسم باللغة العربية لا نستطيع التعبير عنه جيدا – وإلا سأقولها باللغة العربية المطلقة مستشفى "الرأس والعنق" باللغة الفرنسية إذا سمحتم السيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: تفضل.

السيد وزير الصحة:

(C'est l'hopital tête et cou qui prend en consideration l'ensemble des actes qui sont liés à la chirurgie de l'ophtalmo O.R.L et su - tout en particulier tout ce qui est annexe par rapport au cou et la tête).

هذا أيضا سجّل، كما سجّل نفس المستشفى لولايات أخرى وهذا المستشفى سيلبي الحاجة وسيرفع الضغط بالخصوص عن المستشفى الجامعي لمدينة سطيف، كما أن هناك تعزيزا لمصلحة الأنشطة المتخصصة، الموجودة حاليا والآن هي تقدم أكثر من 400 استشارة يومية في مصالح مختصة، يعني نشاطا مكثفا وكبيرا جدا، لكن الآفاق المستقبلية لولاية سطيف مع تعزيز المستشفيات التي تم

تسجيلها وهذه المستشفيات المختصة سيحل، على الأقل، الطلبية على مستوى الولاية، ولكن هناك أيضا رفع الضغط عن مصلحة السرطان بحيث إنه عن قريب سيكون هناك مستشفى في بجاية وهناك مصلحة للأشعة والأورام في المسيلة، سنرفع عن ولاية سطيف ثلاث أو أربع ولايات وسيتم هنا التكفل باحتياج الولاية نفسها.

والإجراء الذي قمنا به فيما يخص معالجة السرطان هو أن كل المستشفيات الجديدة التي يوجد بها 240 سريرا ستكون بها مصلحة لمعالجة الأورام والأشعة.

أشكر سيادة عضو مجلس الأمة على السؤال، شكرا سيادة رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيادة الوزير؛ الكلمة للسيد مبروك دريدي، إذا كان لديه تعقيب، تفضل.

السيد مبروك دريدي: شكرا جزيلا للسيد الوزير على هذه الإجابة والتفصيل، وأذكرني وأذكركم أننا مرضى مؤجلون أدام الله عليكم الصحة والعافية ولكن في يوم من الأيام سنزور الطبيب أو المستشفى أو نرقد فيه "الله يعافيكم ويشافي المرضى أجمعين".

السيد الوزير،

إجابتكم مطمئنة، جهودكم في القطاع لا ينكرها أحد، ما زلنا على أمل أن يسجل مستشفى أو مركز استشفائي جامعي يكون بمعايير تليق، لا أقول بولاية سطيف، أنا لا أتحدث عن الولاية، يليق بالجهة على الأقل، هذا الضغط الموجود على العاصمة ستخففه الأقطاب الطبية الجهوية إن وجدت.

السيد الوزير،

مستشفى العلمة وقد أجبتم وأنا لم أذكره في سؤالي، يعني، توقف كثيرا، أعرف أن الأمر لا يتعلق بوزارتكم بشكل مباشر ولكن تستطيعون التدخل وكنت قد كتبت للسيد وزير التعليم العالي، لمَ لا نفكر في إلحاقه بالمركز الاستشفائي يعني (Annexe) بصيغة أو بأخرى؟

السيد الوزير، كذلك قضية رقمنة القطاع ربما يجب أن تكون بسرعة أكبر، خاصة، في مواعيد الاستشارات الطبية والعمليات الجراحية.

ما أذكره أيضا، السيد الوزير، إذا شئتم أن تسجلوا هذه النقطة يحتاج مستشفى "رأس الماء" لإعادة التأهيل الوظيفي وهو وطني - لكي لا يقال إنك تتحدث عن سطيف - هذا المستشفى يعد وطنيا يتداوى ويعالج فيه كل الجزائريين، نرجو توسعته وتعزيز عتاده إن أمكن، كذلك إخوتنا في "عين عباسة" لدينا مستشفى الأمراض العقلية يحتاج كذلك إلى توسعة ويحتاج إلى تعزيز العتاد، قضية تعزيز العتاد، السيد الوزير، إن سمحتم - وأنا أعرف أن انشغالاتكم كثيرة - بزيارة إلى مكتبكم، كثير من العتاد يحتاج إلى تجديد ويحتاج إلى تعزيز في عديد المراكز أو المؤسسات الاستشفائية، في ولاية سطيف، ونضرب مثالا فقط قضية الأعطال (Les pannes) التي هي في كل مرة تصيب أجهزة السكانير التي أصبحت، ربما، من نسخة تحتاج إلى نسخة جديدة.

أنا أكرر مرة أخرى، ننتظركم في زيارة إلى ولاية سطيف للوقوف على أمور كثيرة ونرافقكم، شكرا مرة أخرى، شكرا للسيد الرئيس، بارك الله فيك السيد الوزير وإن شاء الله ،دعوات طيبة من جميع المرضى الذين تقدمون لهم ما تستطيعون من خدمات والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مبروك دريدي؛ السيد الوزير تفضل.

السيد وزير الصحة: شكرا للسيد مبروك دريدي على هذه الملاحظات المهمة التي تخدم بالخصوص كل الوطن في الحقيقة، لأن تعزيز أي منطقة من المناطق هو في الحقيقة باب مفتوح، لأننا لا نمنع أي مريض مهما كانت ولايته أن يعالج في ولاية أخرى، فورقلة مفتوحة لسطيف وسطيف مفتوحة لورقلة وبسكرة وتلمسان وغيرها، لأننا بالجهد الذي تقوم به الدولة نود أن نصل إلى نتائج إيجابية، لكن اعذروني فهناك الكثير من التراكمات القديمة مثل مستشفى ورقلة مثلا أو مستشفى العلمة هي تراكمات تعود إلى سبع أو ثماني سنوات حتى إذا تم حلها الآن هو حل ربما بصورة جذرية فعلا، لكن تراكمات سبع سنوات تقضي على الهمة وعلى

الفلاح في المسألة أيضا، لكن الحمد لله الآن يوجد الكثير من المشاريع التي كانت معطلة بسبب التقييمات المالية، تم التكفل بها على مستوى كل القطر الوطني بما فيها العلمة وورقلة وغيرها، شكرا لكم السيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد سالمي، فليتفضل.

السيد محمد سالمي: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم وبه أستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدتان الوزيرتان، والسيد الوزير،
السادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله.

يشرفني أن أطرح على سيادة وزير الصحة السؤال الشفوي التالي نصه:

تفتقر السكنات الوظيفية الخاصة بالأطباء الاختصاصيين بولاية تندوف على وجه الخصوص وبولاياتنا الجنوبية، جنوبنا الكبير بوجه عام – إن لم نقل تنعدم – إلى أدنى شروط الإقامة اللائقة فلا ماء شروب في الحنفيات ولا غاز مدينة في السكنات، بالرغم من أن شبكات التوصيل موجودة إلى غاية أبواب هذه السكنات!! هل يعقل أن تعجز الدولة عن إدخال الغاز لهذه السكنات رغم تسديد المبالغ بعد أن قامت بإيصاله لكيلومترات؟ بالإضافة إلى تدهور هذه السكنات التي أصبحت في وضع كارثي، هناك مشكل آخر وهو بعدها عن مقر المستشفيات، كونها تقع في منطقة خالية وبعيدة عن التجمعات السكانية حيث ينعدم الأمن والأمان، هذا يجعل هؤلاء الأطباء غير مطمئنين على أهاليهم وممتلكاتهم عند مغادرتهم لسكناتهم باتجاه العمل في المستشفى وخاصة في أوقات متأخرة من الليل.

سؤالي، السيد الوزير: لماذا لم يتم تجميع هذه السكنات في تجمعات سكنية تكون بالقرب من موقع عمل هؤلاء الأطباء الأخصائيين؟ أي المستشفى إذا أمكن، مثلما هو معمول به بالنسبة لأسلاك الأمن والدرك الوطني، يقومون بتجمعات سكنية محروسة تليق بهؤلاء الأطباء، وماهي الإجراءات المتخذة لتوفير شروط الإقامة اللائقة لهؤلاء الأطباء بجنوبنا الكبير؟

تقبلوا ـ السيد الوزير ـ فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد سالمي؛ الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
زميلاتي،
السيدات والسادة الأعضاء،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، شكرا للسيد محمد سالمي، عضو مجلس الأمة على هذا السؤال المهم والوجيه في الوقت نفسه، لأنه يتعلق بتوفير أدنى الشروط فالسكنات بالنسبة للطبيب، أنا أعتبرها من أدنى الشروط الأساسية التي تسمح له بالقيام بمهامه على مستوى المستشفى، فعلا، هناك مسائل عويصة جدا، لماذا؟ لأن وجود سكنات خارج المستشفى فيه صعوبة لأنه أولا، يجب توفير النقل، ثم إن الحاجة إلى الطبيب في المستشفى قد تكون في أي ساعة من 24 ساعة، فوجود السكنات في أماكن بعيدة عن المستشفى يطرح لنا مشكل النقل ومشكل الحضور للطبيب.

فسجلنا سنة 2024، خمسين سكنا قريبا من المستشفى مباشرة وستكون قريبة من مستشفى 120 سريرا ومستشفى الأم والطفل الذي هو مستشفى 60 سريرا، فيما يخص 30 سكنا الموجود على بعد 5 كيلومترات من المستشفى هذا فعلا فيه صعوبة، تم التكفل مؤخرا بإدخال الغاز، ربما في الأيام المقبلة سيتم تشغيله وربطها أيضا بالكهرباء والماء موجود، لكن لست مطمئنا أن هذا سيكون حلا بالنسبة للأخصائيين في ولاية تندوف، فهناك مسائل أخرى يجب

التكفل بها، خاصة، إذا علمنا أن الأطباء الأخصائيين يأتون في إطار الخدمة المدنية، لكن عهد من الوزارة، أنه مستقبلا، كل ولايات الجنوب، وقد سجلنا عمليات في كثير من ولايات الجنوب وسنعمل أن تكون هذه السكنات على مستوى المستشفى وقريبة منه، خدمة للمريض وللمستشفى أكثر من أن تكون خدمة، ربما لمسائل أخرى، الطبيب سيكون مرتاحا والمريض مرتاحا ومسائل أخرى متعلقة بالنقل سننتهي منها بهذه الصورة.

شكرا لكم ـ سيادة العضو ـ على هذا السؤال، سأتكفل بهذا التعهد منا ومن الوزارة، شكرا سيادة رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على الإجابة؛ الكلمة للسيد محمد سالمي، تفضل.

السيد محمد سالمي: شكرا للسيد رئيس الجلسة، الشكر موصول للسيد وزير الصحة، رغم تعيينكم الحديث على رأس هذا القطاع، نثمن ما تقومون به ونشد على أيديكم، وأنا أعلم أنكم قد ورثتم مشاكل كبرى في الصحة وفي إجابتكم، السيد الوزير، مبارك على أهل تندوف 50 مسكنا، إن شاء الله، هذا تشجيع للأطباء الأخصائيين، ونثمن ما تقومون به، ولكن، معالي الوزير، يعود تاريخ هذا السؤال إلى 9 مارس 2021 وقد مضى منذ هذا التاريخ إلى يومنا هذا قانونان للمالية عاديان بعنوان 2022 و2023، بالإضافة إلى قانون مالية تكميلي واحد ولم نر أي سنتيم بخصوص هذه المسألة، سابقا، قبل مجيئك أنت سيادة الوزير.

أين هي توجيهات وتعليمات السيد رئيس الجمهورية، القاضية بضرورة الاهتمام بالأطباء الأخصائيين والعاملين في مناطق الجنوب؟ ونثمن ما تقومون به، فيما يخص تشجيعنا على الاهتمام بهؤلاء الأطباء، هل يعقل أن يبقى أطباء الخدمة المدنية يبحثون عن أثاث للسكن الوظيفي وتوفير مستلزماته في مناطق بعيدة ونائية بدلا من أداء مهامهم واهتمامهم بعلاج المريض؟ وهذا تنجم عنه معاناة أخرى لدى المواطنات والمواطنين المرضى الذين ينتظرون القيام بفحوصات وتقديم العلاج وإجراء عمليات جراحية لهم... إلخ.

السيد الوزير، هل يعقل أن الطبيب لا يتوفر مسكنه على سخان ماء ولا على مكيف ولا على غسالة ملابس ولا ولا ولا..؟ كم تكلف هذه المستلزمات الضرورية بالنسبة للخزينة العمومية؟

علاوة على هذه المشاكل التي يعاني منها الأطباء في مساكنهم الوظيفية من انعدام الأجهزة والمستلزمات الضرورية، هناك نقص وانعدام في الأجهزة والتجهيزات والأدوات الطبية، مثلا جهاز تخطيط الرأس الخاص بالمرضى الذين يعانون من مرض الصرع، بحيث يكون الطبيب ملزما بإعطاء الدواء للمريض دون أن يرى الأشعة الخاصة به.

السيد الوزير، هناك مسائل كثيرة يعاني منها المرضى في ولايتنا خاصة وولايات الجنوب عامة، معاناة أطباء الخدمة المدنية في ولايتنا ينعكس سلبا على مريض الولاية، هذا بالإضافة إلى معاناة أخرى، اسمحوا لي أن أسرد لكم، معالي الوزير، بعض المعاناة:

– إيجاد أو حجز أسرة للمرضى في مستشفيات الشمال.

– نقص الرعاية الصحية في المناطق النائية وذلك بسبب نقص الآليات وسيارات الإسعاف وغيرها، وبالمناسبة أشكر أفراد الجيش الوطني الشعبي على مساعدة البدو الرحل.

– ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع بمناطق الجنوب.

– نطالب بتسجيل عملية استعجالية لإنجاز عيادة تصفية الدم، لأن الجناح الحالي المخصص لهذه الفئة من المرضى لم يعد قادرا على استيعاب عدد المرضى الذي تضاعف، مع العلم أن هذه العيادة جاهزة من كل النواحي، حتى الدراسة هي على مستوى الوزارة.

– تسجيل عملية مدرسة لشبه الطبي ونظرا لموقع الولاية وبعدها عن ولاية بشار وموقعها الاستراتيجي مع إخواننا الصحراويين وإخواننا الموريتانيين وفتح مدرسة لشبه الطبي لتكوين الدول المجاورة.

– ونطالب بتسجيل عملية إنجاز مستشفى 120 سريرا لأن المستشفى الحالي يعود بناؤه إلى سنة 1974 وأصبح لا يليق بالغرض المطلوب.

السيد الوزير، نطلب منك زيارة لولاية تندوف وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: السيد الوزير إذا لديك تعقيب، تفضل.

السيد وزير الصحة: في الحقيقة ليس لدي تعقيب، ولكن الكثير من المسائل التي تكلم عنها السيد عضو مجلس الأمة المحترم تم التكفل بها ونحن، تقريبا، ابتداء من السنة المقبلة سنخصص اعتمادات مالية لكثير من المسائل بما فيها التجهيزات الطبية التي تكلم عنها، ومنها تجهيزات ستكون جاهزة في ولاية تندوف في شهر سبتمبر من هذه السنة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على كل هذه الإجابات، مشكورين، ننتقل إلى قطاع البيئة وختامها مسك مع السيد الطاهر غزيل، فليتفضل.

السيد الطاهر غزيل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

الحضور الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني، السيدة الوزيرة المحترمة، أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الشفوي، التالي نصه:

لقد لاحظنا أن وزارة البيئة والطاقات المتجددة تولي اهتماما كبيرا للقطاع خاصة الحقل البيئي، حيث تتميز الجزائر بشساعتها وتنوعها النباتي والحيواني، لكن للأسف، يجب دق ناقوس الخطر على الثروة الحيوانية وخاصة بجنوبنا الكبير للحد من الصيد العشوائي الذي يعتبر جريمة في حق الحيوانات البرية مثل: (الغزال والأرنب البري، والثعلب والأروي والحبار)، الذي يهدد الحياة البرية والثروة الحيوانية بالإنقراض، وقد يتسبب في كارثة بيئية على المدى الطويل إن لم تتحرك الجهات المعنية في أقرب الآجال، وأخذ إجراءات صارمة وردعية للحد من هذه الجرائم.

سؤالي الشفوي الموجه إلى سيادتكم هو:

هل لديكم ـ السيدة الوزيرة المحترمة ـ أرقام حقيقية فيما يخص ما تبقى من هذه الثروة؟ وهل لديكم استراتيجية أو مخطط من أجل إنشاء محميات برية للمحافظة على هذه الثروة التي هي في طريق الانقراض؟

وفي الأخير تقبلوا منا، السيدة الوزيرة المحترمة، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطاهر غزيل، الكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة، تتفضل.

السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

إطارات الوزارات،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم الطاهر غزيل، أتقدم لكم بالشكر الجزيل على اهتمامكم الكبير بمجال البيئة ومساهمتكم الإيجابية في الحفاظ عليها، من خلال سؤالكم المتعلق بالثروة الحيوانية المهددة بالانقراض والإجراءات المتخذة لحماية الحياة البرية خصوصا في الصحراء، وعليه يطيب لي أن أوافيكم بالمعطيات التالية:

منذ أن انضمت الجزائر إلى اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 1995، ما فتئت تعمل بثبات وعزم من أجل الإيفاء بالتزاماتها الدولية وفقا لإمكانياتها الوطنية، وقد وضعت الجزائر استراتيجية وخطة عمل للتنوع البيولوجي لأول مرة في عام 2000، التي تعززت باعتماد الحكومة في سنة 2018، وقد مكنت هذه الاستراتيجية، إذن، من تقييم مستوى المعارف المتعلقة بمختلف أصناف الحيوانات والنباتات على المستوى الوطني، وهي، إذن، هذه الاستراتيجية التي تم اعتمادها في سنة 2018 من مجلس الحكومة، جزء من رؤية التنوع البيولوجي من أجل التنمية الاقتصادية

والاجتماعية المستدامة، خاصة، الأخذ بالاعتبار كل الآثار السلبية للتكيف مع التغيرات المناخية.

من بين الأهداف الوطنية لهذه الاستراتيجية هو مواجهة انقراض الأصناف المهددة وتحسين عملية الحفاظ عليها من خلال اتخاذ التدابير المناسبة، لا سيما من خلال تثمين الاستخدام المستدام للأنواع المحلية، حيث سمح لنا ذلك بتحديد من خلال هذه الاستراتيجية 16000 صنف نباتي طبيعي وزراعي على المستوى الوطني، منها 1670 صنفا نادرا و314 صنفا شبه نادر و590 صنفا نادرا و730 صنفا نادرا جدا و35 صنفا نادرا للغاية و1000 نوع ذي قيمة طبية و700 نوع نباتي مستوطن و4963 نوعا حيوانيا، وتكللت هذه الاستراتيجية كذلك بإنشاء مركز وطني لتنمية هذه الموارد وهي، إذن، مؤسسة موجودة تحت وصاية وزارة البيئة والطاقات المتجددة تتكفل بتحديد ورصد التنوع البيولوجي وجرد الموارد البيولوجية وتجميع كل قوائم الأصناف من الحيوانات والنباتات وإعادة توطين هذه الحيوانات.

ترتكز، إذن، هذه الاستراتيجية على أربعة توجهات تتوزع على 21 هدفا وطنيا و113عملا حيث ينص الهدف الثالث عشر على التخفيف من انقراض الأنواع المهددة، لا سيما من خلال تثمين الاستعمال المستدام للأصناف المحلية من أجل المحافظة على تنويعها الجيني وضبط عملية إدماج الأصناف الغريبة والدخيلة.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أما بخصوص الجانب التنظيمي، فقد تم وضع الترسانة القانونية والتنظيمية، ونذكر أهمها:

الأمر رقم 06 – 05 المؤرخ في 15 سبتمبر 2006، والمتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض، حيث تنص المادة 4 على المنع البات لصيد 23 نوعا حيوانيا محميا، كذلك ينص الأمر نفسه على أنه لا يمكن الترخيص إلا لأهداف تخص البحث العلمي أو التكاثر لإعادة الإعمار وكذلك عرض للجمهور هذه الأصناف المهددة فقط.

كما تمنع المادة 40 من القانون المتعلق بحماية البيئة إتلاف البيض والأعشاش أو سلبها وتشويه الحيوانات من هذه الفصائل أو إبادتها أو إمساكها أو تحنيطها وكذا نقلها واستعمالها أو عرضها للبيع أو شرائها حية كانت أو ميتة.

كذلك تمنع المادة 40 من هذا القانون إتلاف النبات من الفصائل النباتية أو قطعه أو تشويهه أو استئصاله أو قطفه أو أخذه وكذا استثماره في أي شكل تتخذه هذه الفصائل أثناء دورتها البيولوجية.

كذلك المادة 40 من القانون نفسه تمنع من تخريب الوسط الخاص بهذه الفصائل الحيوانية أو النباتية أو تعكيره أو تدهوره.

ونتج عن هذا القانون نصان تنظيميان يحددان قائمة الأصناف الحيوانية غير الأليفة المحمية وقائمة الأنواع النباتية المحمية غير المزروعة، نذكر النص، إذن، المرسوم التنفيذي الصادر بتاريخ 24 ماي 2012 الذي يحدد قائمة الأصناف الحيوانية غير الأليفة، أين منح هذا القانون وضع الحماية لـ 374 صنفا حيوانيا، كذلك المرسوم التنفيذي الصادر بتاريخ 4 ماي 2012 الذي يحدد قائمة الفصائل النباتية غير المزروعة المحمية، أين منح هذا المرسوم التنفيذي وضع الحماية لـ 551 نوعا نباتيا.

كما أصدر كذلك في سنة 2004 المشرع الجزائري القانون المتعلق بالصيد، بهدف تأطير عملية الصيد ووضعها في إطار التنمية المستدامة وحماية هذه الثروة الوطنية، حيث يمنع هذا القانون ممارسة الصيد خارج المناطق والفترات المنصوص عليها، كذلك يمنع هذا القانون مزاولة نشاط الصيد على ممتلكات الغير من دون تصريح، كما يمنع كذلك اصطياد الأصناف المحمية أو الاستيلاء عليها أو حيازتها أو نقلها أو استخدامها أو تداولها أو بيعها أو شرائها أو عرضها للبيع وتحنيطها.

كما يمنع القانون نفسه ممارسة الصيد في المناطق الخاضعة لنظام محدث وفق هذا القانون.

أما بخصوص الشق الثاني من سؤالكم المتعلق بالمحميات، فإن الاستراتيجية الوطنية ومخطط عمل التنوع البيولوجي آفاق 2030، لا سيما الهدف 12 القاضي بالحفاظ على ما لا يقل عن 50 ٪ من الأراضي وإصلاح الأنظمة الطبيعية على مساحة لا تقل عن خمسة

(5) ملايين هكتار، وفي هذا الصدد، برمجت وزارة البيئة والطاقات المتجددة تصنيف ما لا يقل عن 13 موقعا كمجالات محمية.

السيد عضو مجلس الأمة، أمام الجهود المبذولة من طرف الدولة في الحفاظ على الثروة الحيوانية المهددة بالانقراض، فاليوم حسب تقارير الخبراء الدوليين للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، هناك حوالي مليون نوع نباتي وحيواني مهددة اليوم بالانقراض بسبب إشكالية التغيرات المناخية، حيث أصبحت هذه الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض بسبب الآثار السلبية لهذه التغيرات المناخية، التي تسببت فيها الدول الصناعية أين وجدت الجزائر نفسها ضحية.

شكرا على حسن الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة؛ الكلمة للسيد الطاهر غزيل إذا كان لديه تعقيب، تفضل.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيدة الوزيرة، أنت صحيح أعطيت لنا معطيات وأرقاما، وبالنسبة للجزائر وشساعة الجزائر، أنا أقول إن الأرقام هي في وزارة البيئة فقط ولم تذهب إلى جنوبنا الكبير أو الهضاب أو... وأنا لست أحملك المسؤولية، فأنت وزيرة جديدة وحبذا لو نقف معك ونمد لك يد العون، على الأقل، لأن هذه الأمور لم تكن من قبل ولم يقوموا بها.

أنت قلت لنا توجد 13 محمية، نتمنى لو نعرف هذه المحميات 13، نحن لدينا 58 ولاية وكل هذه الولايات لديها مديريات تابعة لوزارة البيئة وهي جاهزة وكل شيء، ولكن سيدتي، أنا أتكلم عن مكاننا (منطقتنا) نحن غرداية، المنيعة، البيض، تيميمون، بشار، في ذاكرتنا "عقلتنا" كان يوجد الغزال، كانت كل أنواع الحيوانات، لكن انقرضت ووزارة البيئة لم تأت ولم تقم بوضع محمية، نطلب منك سيادة الوزيرة المحترمة أن تقوموا بوضع محمية في هذا المكان – موجود – على الأقل، لكي نحافظ ونمكن أولادنا من رؤية ما كنا نراه نحن، على الأقل – هذا أمر غير ممكن – رئيس الجمهورية «ربي يكثر خيره»، منح الاستثمار لأبناء الجنوب في الطاسيلي والهقار للتنقيب عن الذهب، هذا معناه أن الجميع ذهبوا ووجلوا إلى هذه الأماكن الصحراوية، هنا من هو المتضرر؟ المتضرر الوحيد هو هذه الحيوانات البرية، فبدخول هؤلاء الأشخاص إلى منطقتهم وأصبح هنالك تنقيب – ورئيس الجمهورية مشكور – لكن الحيوانات البرية ذهبت وهي في طريق الانقراض وأؤكد مطلبي وأعيد تأكيده وأنا لا أقصدك أنت كوزيرة، بارك الله فيك، وأنا أعلم بمجهوداتك المبذولة في وزارة البيئة، لكن هذا الأمر لديه وقت ومكان ولا وجود لأي محمية، وددت أن أسمع بوجود محمية في بشار ومحمية في المنيعة ومحمية في عين صالح ولكن الحيوانات هي في انقراض وأطلب منك السيدة الوزيرة المحترمة إذا كان بإمكانكم وضع محميات بهذه الأماكن سواء في عين صالح أو في الطاسيلي أو الهقار أو إليزي، على الأقل، يوجد بين عين صالح والمنيعة واد يسمى "وادمية" كل الجزائريين يذهبون لاصطياد الأروي والغزال اللذين هما في انقراض، نتمنى أن تكون بين هاتين الولايتين محمية وأقول لك بارك الله فيك.

ولدي انشغال بالنسبة لغرداية، قامت ببناء صرح للبيئة – فرحنا به على أساس أنه في غرداية – لإنشاء مخبر ولكن هو مبني منذ حوالي 10 سنوات لم نره ولم نعلم أين هو هذا المخبر، لحد الساعة كل التساؤلات ... فرحنا بهذا الإنجاز والصرح الذي قمتم به ولكن لا يوجد..

وأمر آخر أريد أن أضيفه –تمنيت – نحن نقوم بزيارة بعض البلدان الإفريقية وعند ذهابنا إلى بعض هذه البلدان، يقومون في المطارات بتفتيش حقائبنا وعندما يجدون أكياس البلاستيك يقومون بنزعها، نحن نتمنى لو أن وزارة البيئة تتبنى أمرا وهو أن تقوم بوضع برنامج للقضاء على هذه الأكياس التي أصبحت تشوه منظر الجزائر، سيادة الوزيرة مشكورة وبارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ الكلمة للسيدة الوزيرة إذا تفضلت.

السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة: شكرا جزيلا، إذن، للمزيد من المعلومات لما تحمله هذه الاستراتيجية من

أعمال لمكافحة استنزاف هذه الحيوانات والنباتات المهددة؛ نحن نضع بين أيدي هيئتكم الموقرة مجموعة من النسخ المطبوعة للاستراتيجية الوطنية ومخطط الأعمال الذي برمج من خلال هذه الاستراتيجية إلى آفاق 2035، إذن، الخطر الكبير الذي يهددنا اليوم هو خطر التغيّرات المناخية، بسبب ارتفاع درجات الحرارة على المستوى الوطني، أهم شيء يهدد هذه النباتات والحيوانات هو أنها تتكيف اليوم مع هذا المناخ الجديد الذي أثرت عليه التغيرات المناخية.

ونحن كدولة وبسبب وجودنا في منطقة ليس لنا أي مسؤولية تاريخية لكوننا دولة في طريق النمو وليس لنا أي مسؤولية تاريخية في هذه الانبعاثات المناخية، بالعكس فنحن موجودون في منطقة هشة كثيرا وتأثرت كثيرا بهذه التغيرات المناخية وبالتالي نحن نرافع كدولة في كل المؤتمرات الدولية للتغيرات المناخية ونحمّل الدول المتقدمة مسؤولياتها التاريخية للآثار السلبية للتغيرات المناخية.

وأعلن لكم اليوم أن الجزائر من خلال مرافعتنا في هذه المؤتمرات الدولية، استطعنا الاستفادة من الصندوق الأخضر للمناخ التابع لهذه الاتفاقيات الدولية للتغيرات المناخية من غلاف مالي سخر لمكافحة الآثار السلبية للتغيرات المناخية، وهذا الغلاف المالي الإجمالي سيعد لإنجاز المخطط الوطني للجزائر للتكيف مع التغيرات المناخية في جميع أراضيها الشاسعة وتقدر تكلفة هذا الغلاف بـ 3 ملايين دولار لإنجاز هذه الدراسة المهمة جدا والتي ستكيف كل القطاعات بما فيها قطاع النقل وقطاع الأشغال العمومية وقطاع الموارد المائية، ومما نعانيه من أمن غذائي وكل هذه الإشكاليات، إذن، هذا المخطط سيمكّن الجزائر من تكييف كل القطاعات مع الآثار السلبية لهذه التغيرات المناخية وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة المحترمة، شكرا؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها وأشكر الزملاء الذين عبّروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا إلى السيدة والسادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبّر عنها في القاعة وكذا السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان على حضورها ومشاركتها لأشغالنا، شكرا جزيلا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثلاثين
بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية الأربعين
المنعقدة يوم الثلاثاء 2 ذو الحجة 1444
الموافق 20 جوان 2023

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

ـ السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛

ـ السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، كما أرحب بالسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، وأرحب أيضا بالطاقم المرافق لأعضاء الحكومة، وأيضا بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلسة اليوم، في هذا الصباح، تقديم ومناقشة نص قانون يعدل القانون رقم 63 ـ 278 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدل والمتمم، ثم تقديم ومناقشة نص قانون يعدل ويتمم القانون رقم 83 ـ 12 المتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم.

طبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12 المعدل والمتمم، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أدعو السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي لعرض نص القانون الأول، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته جميعا.

أتشرف اليوم بأن أعرض أمام مجلسكم الموقر نص قانون يعدل القانون رقم 63 ـ 278 المؤرخ في 26 جويلية 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، كما أتوجه بالشكر الجزيل للسيد رئيس اللجنة وأعضاء لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني على المناقشة الثرية التي حظي بها نص هذا القانون.

وقبل أن أعرض على مسامعكم مضمون نص القانون، تجدر الإشارة إلى أنه يأتي في إطار تنفيذ تعليمات السيد رئيس الجمهورية القاضية بتمديد عطلة عيدي الفطر والأضحى، استجابة لانشغالات المواطنين.

إن هذا النص المعروض أمامكم، جاء ليعدل أحكام المادة الأولى من القانون رقم 63 ـ 278 السالف الذكر، من خلال تمديد العطلة المدفوعة الأجر الممنوحة بمناسبة العيدين من يومين إلى ثلاثة أيام.

يهدف هذا القانون إلى تمديد فترة إجازة عيدي الفطر

والأضحى المباركين قصد تمكين المواطنين من إحياء هاتين الشعيرتين الدينيتين العظيمتين بأريحية، من خلال السماح لهم بالتواصل مع أفراد عائلاتهم، لا سيما أولئك الذين يضطرون للتنقل ما بين الولايات، الشيء الذي يتطلب وقتا كافيا.

كما أن التعديل الذي جاء به هذا القانون من شأنه أن يساهم في تقوية أواصر التراحم والتلاحم الاجتماعيين، حيث يضطر كثير من المواطنين بالاكتفاء بوسائل التواصل الاجتماعي للمعايدة وتبادل التهاني في هاتين المناسبتين العزيزتين على مجتمعنا المتمسك بقيم دينه الحنيف.

وفي هذا المقام، ينبغي الإشادة بالصدى الإيجابي الذي لاقته هذه الالتفاتة من السيد رئيس الجمهورية لدى المواطنين الذين ثمنوا هذا الإجراء بما يراعي ظروفهم ويسخر لهم أسباب الراحة والطمأنينة وما لذلك من عظيم الأثر في الحفاظ على استقراره.

تلكم، هي السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة فحوى هذا التعديل المعروض عليكم، شاكرا لكم كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن إلى السيد مقرر لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لتقديم التقرير التمهيدي، فليتفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ممثل الحكومة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

تتشرف لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، لمجلس الأمة، بعرض تقريرها التمهيدي الذي أعدته حول نص القانون المعدل للقانون رقم 63 – 278 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدل والمتمم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

بناء على إحالة من السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، على لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، مؤرخة في 14 جوان 2023، تحت رقم 196/23 – الديوان، تضمنت نص القانون المعدل للقانون رقم 63 – 278 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدل والمتمم، قصد دراسته وإعداد تقرير تمهيدي حوله، عقدت اللجنة اجتماعا بمقر المجلس، برئاسة السيد حبيب دواقي، رئيس اللجنة، ظهيرة يوم الأحد 18 جوان 2023، حضره السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، قدم فيه ممثل الحكومة، السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، عرضا مستفيضا حول نص القانون المذكور أعلاه، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، أوضح فيه الأسباب التي دفعت الحكومة إلى المبادرة بهذا المشروع، وشرح بالتفصيل التعديل الذي أدخل على القانون رقم 63 – 278 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدل والمتمم.

من جهتهم، وخلال مداخلاتهم ثمن أعضاء اللجنة التعديل الذي أدرج في القانون رقم 63 – 278 المذكور سالفا، وطرحوا العديد من الأسئلة والانشغالات والملاحظات، تمثلت أساسا فيما يلي:

– إن العيد كمناسبة دينية تجمع العائلات والأقارب وكفرصة لصلة الرحم قد فقدت هذه المقاصد والميزات، نتيجة لقصر مدة عطلة العيد.

– إن العديد من الأسر تجد نفسها عاجزة عن التنقل بين مناطق وولايات الوطن خلال احتفالات العيد نظرا لشساعة التراب الوطني وقصر مدة العطلة الممنوحة،

– لماذا لم يتم دمج بعض العطل الرسمية وتقليصها لتمديد عطلة العيد إلى أكثر من ثلاثة أيام؟

– يُعتبر تمديد فترة العطلة الوارد في الفقرة 2 من المادة الأولى من القانون رقم 63 – 278 المذكور أعلاه غير كاف بالنظر لظروف الموظفين والعمال القاطنين بعيدا عن مقر سكنهم العائلي.

من جهته رد ممثل الحكومة على أسئلة وانشغالات وملاحظات أعضاء اللجنة، فأوضح أن نص القانون المعروض اليوم، جاء ليعكس الديناميكية التي تطبع الحياة الاجتماعية في بلادنا، وكذا الأهمية الكبيرة التي يوليها الشعب الجزائري لقيمه وثوابته، لا سيما الدينية منها والوطنية.

وأكد ممثل الحكومة، أن نص هذا القانون يندرج في إطار تنفيذ قرارات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى تمديد العطلة الرسمية المخصصة لأداء شعائر ديننا الحنيف في أحسن الظروف، من خلال تمكين المواطنين عامة، والعمال الأجراء والموظفين والأعوان العموميين بصفة خاصة، للقيام بواجبهم الديني تعظيما لمبادئ دين الإسلام السمحة.

كما أوضح ممثل الحكومة أن مدة ثلاثة أيام الممنوحة كعطلة رسمية لعيدي الفطر والأضحى كافية لإحياء هذه الشعائر الدينية المقدسة التي تعزز ارتباط الفرد وتواصله الدائم مع الدين الإسلامي، وأكد أنها تتوافق تماما مع قيم الشعب الجزائري وطبيعته، وهي بذلك تعد مكسبا للمجتمع الجزائري.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

لقد استخلصت اللجنة من دراستها نص القانون المعدل للقانون رقم 63 – 278 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدل والمتمم، ومن ردود ممثل الحكومة على مداخلة أعضاء اللجنة، أن تعديل القانون رقم 63 – 278 يأتي من ناحية تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون من أجل تمكين الجزائريين من أداء شعائر دينهم الحنيف في أحسن الظروف من الفرحة والطمأنينة؛

ومن جهة أخرى فإنه يبرز اهتمام الدولة باحتياجات الموظفين وتمكينهم من الاستفادة من عطلة مدفوعة الأجر تدوم ثلاثة أيام لهذا الغرض.

وبذلك سيساهم النص بهذا التعديل وبشكل كبير، في إتاحة الراحة الكافية لأفراد الأمة بصفة عامة والعمال الأجراء والموظفين والأعوان العموميين بصفة خاصة، للقيام بواجبهم الديني من خلال التواصل والزيارات العائلية المكرسة لتقاليد الشعب الجزائري وكذا القيام بالتراحم في أجواء مفعمة بالروحانية.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو مضمون التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، لمجلس الأمة، حول نص القانون المعدل للقانون رقم 63 – 278 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدل والمتمم.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة و السلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة؛ الآن ننتقل إلى المناقشة العامة، والكلمة إلى السيد يوسف مصار، فليتفضل مشكورا، ثلاث دقائق.

السيد يوسف مصار: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الأخ رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الفاضلة،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم جميعا.

إن نص القانون الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، والذي يمدد عطلتي عيد الفطر وعيد الأضحى إلى ثلاثة

أيام بدل يومين، يشكل استجابة فورية من السيد رئيس الجمهورية الأخ عبد المجيد تبون لنداءات المواطنين قصد تمكينهم من أداء هذه الشعائر في جو من الراحة والطمأنينة والاستقرار، خصوصا وأن العادات الاجتماعية وشساعة البلاد جعلت من اليومين غير كافيين.

كما أن هذا القرار يُعبر بحق عن تعظيم شعائر الله، فقد قال الله عز وجل: "ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب" (الحج: 32).

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد يوسف مصار؛ الكلمة الآن إلى السيد محمد رباح، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد الفاضل صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير، على إثر القرار الذي اتخذه السيد رئيس الجمهورية بحث الحكومة في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 30 أفريل 2023، على ضرورة تعديل القانون 63 – 278، بهدف تمديد عطلة عيدي الفطر والأضحى من يومين إلى ثلاثة أيام قصد تمكين المواطنين من أداء شعائر دينهم الحنيف في أحسن الظروف، مما يسمح بالتواصل وتبادل الزيارات العائلية والأخوية كما هي مكرسة في تقاليد شعبنا والضاربة بجذورها في عمق التاريخ، ونحن نثمن هذا التعديل الذي جاء في وقته، ولقي استحسانا شعبيا واسعا، وفي هذا الإطار:

– وجب على الحكومة اتخاذ إجراءات تنظيمية تتصل بتخفيض تكاليف النقل الجوي وإضافة رحلات خاصة بولايات الجنوب بمناسبة العيدين.

– ضرورة إعادة النظر في قائمة الأعياد الوطنية والدينية بشكل جذري بحيث نتوسع في الأيام الوطنية والدينية ونقلل من الأعياد.

– هذه العطل التي لا تسمح بالاحتفال لقصر مدتها من جهة، ومن جهة أخرى، تؤثر سلبا على ديناميكية الاقتصاد الوطني وسير المنظومة التعليمية والعملية.

السيد رئيس مجلس الأمة،

زميلاتي، زملائي،

– ليس غريبا عن رئيس الجمهورية هاته الالتفاتة الطيبة كونه ابنا أصيلا للشعب الجزائري العريق العارف بتقاليده، والخادم لقيمه والمعتز على الدوام بعظمته، وهنا تحضرني كلمة السيد الرئيس بروسيا الفيدرالية، أين ردد على مسامع العالم كلمة مدوية أسالت مدامع الجزائريات والجزائريين واقشعرت لها أبدانهم حين قال:

(الجزائريون ولدوا أحرارا وسيبقون أحرارا في قراراتهم وأنفسهم).

وهذا ما استلهمناه من بيان أول نوفمبر ومن ثورتنا المجيدة.

هاته الكلمة الخالدة والمعبرة التي تعاطى معها الإعلام الدولي والمحلي، وسوف يقف عندها الكتاب والمؤرخون والمحللون مطولا في زمن قلت فيه المواقف وشحت فيه البطولات، وهنا أجد نفسي كمناضل عقائدي في حزب جبهة التحرير الوطني يعيش إصلاحات وإنجازات ومواقف السيد الرئيس، أفتخر وأعتز بوقفتي ووقفة جميع المناضلين البسطاء وما أكثر النزهاء والشرفاء الجبهويين بمساندتهم وتأييدهم وانتخابهم لصالح السيد الرئيس عبد المجيد تبون في رئاسيات 2019، في الوقت الذي كان البعض ممن يرغبون اليوم في تزعم المشهد واعتلاء المنابر يختبئون وراء الجرائد، ومنهم من غير موقفه علنا، ومنهم من أغلق هاتفه، ومنهم من توجه إلى أداء مناسك العمرة ومنهم من رقص على أنغام الإيعاز.

– بهذا الثبات نشاطر السيد الرئيس السياسة ونتقاسم معه الرؤية والرؤى انطلاقا من شعار "بالتغيير ملتزمون وعليه قادرون".

– الرجال مواقف والتاريخ يسجل.

وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رباح؛ السيد محمد روماني قدم تدخلا كتابيا؛ والكلمة الآن إلى السيد عمر دادي عدون، فليتفضل مشكورا.

السيد عمر دادي عدون: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الفاضل،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الكريمة،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية نشكر السيد الوزير وكذا الإطارات التي ساهمت في تحضير هذا النص القانوني، والشكر موصول، أيضا للجنة الصحة رئيسا وأعضاء على التقرير التمهيدي المقدم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن القانون الذي نحن بصدد مناقشته يندرج كما جاء في عرضكم وكما جاء في التقرير التمهيدي تنفيذا لقرارات السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى تمديد مدة العطلة الرسمية المخصصة لعيدي الفطر والأضحى المباركين إلى ثلاثة أيام بدلا من يومين.

وإذ نثمن عاليا قرار السيد رئيس الجمهورية وما جاء به من تدابير الارتقاء بالحياة الاجتماعية للمواطنين ولم شمل الأسر الجزائرية خلال الأعياد الدينية، مما يُساعد على تقوية التواصل والترابط الاجتماعي ويزيد من تماسك المجتمع وتقوية بنيانه وتعزيز العلاقات الاجتماعية بين أفراده.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نقول طوبى لمن فكر في هذا القانون (تعليمة السيد رئيس الجمهورية)، ومن عمل على تنفيذه (السيد الوزير وقطاعكم) ومن يسعى في تجسيده (تصويت السادة الأعضاء). يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: "من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها" (النساء: الآية 85).

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمر دادي عدون؛ الكلمة الآن إلى السيد يحيى شارف، فليتفضل مشكورا.

السيد يحيى شارف: بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛ الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم، أما بعد؛

السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن عطلة العيد هي فترة مهمة جدا في العديد من الثقافات العربية والإسلامية بحيث تعتبر فرصة للاحتفال والترفيه مع العائلة والأصدقاء، وهي أيضا فرصة لتقديم التهاني والهدايا للأحباء والأهل، كما أنها تعتبر فرصة للاسترخاء والتواصل مع الذات، وتعظيم الشعائر الدينية وبشكل عام، فإن عطلة العيد تحمل في طياتها الكثير من الفوائد النفسية والاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمعات.

سيدي الوزير،

إننا نثمن قرار رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بتمديد عطلة العيد بيوم آخر، وذلك للفوائد التي يمكن تحقيقها من زيادة فترة هاته العطلة في توفير المزيد من الوقت للاسترخاء والراحة والتواصل مع الأحباء كما أنها تمنح مزيدا من الوقت للأشخاص لتنظيم الشعائر الدينية ولممارسة النشاطات والهوايات التي يتمتعون بها والتي يمكن أن تساعد على التخفيف من التوتر والضغوطات

النفسية، بالإضافة إلى ذلك زيادة فترة عطلة العيد ستعزز حتميا الروابط العائلية والاجتماعية بين الناس وتساعد على تعزيز الثقافة والتقاليد والقيم الإيجابية في المجتمع.

سيدي الوزير،

إن نص القانون المعدل للقانون رقم 63 – 278 المؤرخ عام 1963 والذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية في الجزائر، الذي بين أيدينا اليوم دليل باهتمام السلطة التقديرية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية بتوفير الراحة الكافية للعمال الأجراء والموظفين والأعوان العموميين و إطارات الدولة بشكل عام للقيام بواجباتهم الدينية التي ستقوي حتما الأخوة و تعزز روح التضامن بينهم من خلال الزيارات التي تنضوي ضمن تقاليد الشعب الجزائري وكذا القيام بالتراحم في أجواء مفعمة بالروحانية.

سيدي الوزير،

من التوصيات التي نرفعها:

أقترح ضمن هذا السياق إضافة يوم آخر لعطلة العيد لتصبح أربعة أيام كاملة، ليتمكن عمال الإدارات العمومية خاصة من التنقل ذهابا و إيابا، وبالأخص الذين يقطنون في مدن بعيدة عن مقر سكناهم، كما نقترح أيضا إمكانية منح رخص خاصة لإطارات الدولة الموضوعين خاصة المنتخبين والنشطاء بالمجتمع المدني ولو لساعات لحضور فعاليات الاحتفال بالأعياد الوطنية غير المنصوص عليها ضمن لائحة الأعياد الرسمية، وكذا نقترح تخفيضات وامتيازات للإطارات العاملين بالجنوب لدى الخطوط الجوية الجزائرية ومؤسسات النقل بشكل عام لتمكينهم من التنقل أيام العيد المبارك.

رحم الله شهداءنا الأبرار وتحيا الجزائر.

السيد الرئيس: شكرا للسيد يحيى شارف؛ الكلمة الآن للسيد إلياس عاشور، فليتفضل مشكورا.

السيد إلياس عاشور: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

إن القانون الذي جئتم به اليوم والخاص بتحديد قائمة الأعياد الرسمية، عيد الفطر وعيد الأضحى المبارك من يومين إلى ثلاثة أيام جاء ليثلج قلوب كل الجزائريين، لهذا نشكر رئيس الجمهورية على هذا القرار الجريء، الذي لا يختلف عن قراراته ومواقفه السابقة، الذي يعمل على توطيد صلة الرحم بين العائلات الجزائرية وبعث روح التكافل بينهم والمحبة والأخوة في هذه الأعياد الدينية وتمكينهم من أداء شعائرهم الدينية بكل راحة وطمأنينة.

ولكن سيدي، هناك فئات كثيرة من الجزائريين المداومين في مقر عملهم يعانون في هذه الأعياد، خاصة الذين يعملون في ولايات أخرى خارج ولاياتهم الأصلية، وهذا لعدم تمكنهم من التنقل في هذه الفترة المتاحة لشساعة جزائرنا الحبيبة والتنقل يتطلب أكثر من 3 أيام ذهابا وإيابا.

إن قطاعات عدة تكيّف أيام المداومة خلال الأعياد حسب مزاج المديرين أو رئيس مصلحة المستخدمين ويتعرض في بعض الأحيان العامل والإطارات إلى ضغوطات شديدة في مكان العمل.

لذا سيدي الوزير، أظن أن هذا القانون يجب مرافقته بميكانيزمات لتفعيله ومنه تكون الشفافية سائرة، مثلا العامل الذي يقطن على بعد أكثر من 300 كلم عن سكنه العائلي الأصلي المصرح به خلال بداية عمله وبالنسبة للمرأة إذا تزوجت بعد فترة من العمل، أن تكون له الأولوية في هذه الأعياد، هذه الميكانيزمات تعطي راحة للعمال في كل القطاعات، في الوقت نفسه نتمنى أن تكون ميكانيزمات أخرى لمرافقة إخواننا وأخواتنا في المصالح الأمنية والجيش الوطني الشعبي، وخاصة جنودنا المرابطون في الحدود وهذا نظرا لقدسية هذه الأيام عند العائلات الجزائرية.

إن زيادة الأعياد بصفة عامة في السنوات الأخيرة يؤثر على ميزانية الشركات الخاصة الجزائرية والأجنبية منها، بزيادة الأعباء خاصة إذا كان عدد العمال مرتفعا، لذا يجب

على صندوق الضمان الاجتماعي مراعاة أصحاب هاته المؤسسات ومراجعة نسب الاشتراكات لإعطاء بعد عملي ومصداقية لقانون الاستثمار.

إن زيادة الأعباء يؤدي إلى زيادة التكلفة وعدم التنافسية خاصة في الأسواق الدولية، في الوقت نفسه، المستهلك هو الذي يدفع فاتورة هذه الزيادات في السوق المحلية.

شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد إلياس عاشور؛ السيد مراد لكحل قدم تدخلا كتابيا، الكلمة الآن إلى السيد عزوز ناصري، فليتفضل مشكورا.

السيد عزوز ناصري: شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد وزير العمل المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي الأكارم،

السيدات و السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس، قيل إن التاريخ يبحث فهم الماضي لتحرير الحاضر، بينما الذاكرة تغذي وتحافظ على ثقل الماضي من أجل الحاضر؛

ومن ديباجة دستور الفاتح نوفمبر 2020، يذكر للتاريخ وللذاكرة أن الشعب الجزائري تجند وتوحد في ظل الحركة الوطنية، ثم انضوى تحت لواء جبهة التحرير الوطني التاريخية، وتوج تحت قيادة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، بفضل سخاء النفس والتضحيات الجليلة والجسيمة لخيرة أبناء الجزائر من الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار، ثورته التحريرية المباركة والمظفرة، بالاستقلال المبين السعيد، ليباشر بعده في بناء الدولة النوفمبرية الوطنية وتشييد دولة عصرية كاملة المعالم وكاملة السيادة.

و في سياق استصدار قوانينه الأولى، صادق المجلس الوطني التأسيسي بتاريخ 26 جويلية 1963 على القانون 63 – 278 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، ولقد جاء في مادته الأولى: تعتبر أعيادا رسمية، كل سنة، أيام العطل التالية:

– الفاتح ماي، عيد العمال.

– 5 جويلية، عيد الاستقلال وجبهة التحرير.

– الفاتح نوفمبر، عيد الثورة، إلى آخر ذلك من الأعياد الدينية والوطنية.

وبمناسبة المصادقة على القانون 05 – 06 المؤرخ في 26 أفريل 2005، حذفت الإشارة إلى جبهة التحرير الوطني من يوم الاحتفال بعيد النصر أو عيد الاستقلال المصادف سنويا تاريخ الخامس جويلية.

لقد احتفل الشعب الجزائري طوال 42 سنة بعيد الاستقلال مقرونا بعيد جبهة التحرير الوطني، لأتساءل عن حذف، من تسمية عيد الاستقلال، رمزية جبهة التحرير الوطني التاريخية، هذا الإرث الشعبى المشترك وأحد عناصر الذاكرة الوطنية المرصعة بالتضحيات والأمجاد والبطولات، وهي العناصر التي لا تقبل التجزئة، بل ولا ينبغي أن يطالها مع مر الزمان وتعاقب الأجيال، لا للحذف في مكنوناتها ولا الإلغاء في مضامينها، باعتبارها حلقة واحدة مترابطة ومنسجمة فيما بينها.

هذا، السيد الرئيس، نداء لتصحيح ما يجب تصحيحه.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عزوز ناصري؛ أحيل الكلمة إلى السيد الوزير، إن كان جاهزا للرد بعد هذه التدخلات والمناقشة، تفضل.

السيد الوزير:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

في الحقيقة أتشرف مرة ثانية بالوقوف أمامكم لأجيب على بعض الانشغالات التي تقدم بها السادة الأعضاء، وإذ أسجل ارتياحا كبيرا في هذه المداخلات وفي هذه الاقتراحات التي مست النص، أود التأكيد على أن تعديل المادة المتعلقة بتمديد الأيام من يومين إلى ثلاثة أيام جاءت في إطار مقاربة اجتماعية، مقاربة دينية، مقاربة ذات صلة عميقة بروابط المجتمع الجزائري وبصفاته ومميزاته، ومقاربة

في إطار تعزيز الأسرة الجزائرية، في إطار تعزيز اللحمة الأساسية في المجتمع الجزائري وتثمين العلاقات الأسرية وتثمين صلة الرحم، التي في الحقيقة هي بداية أي انطلاقة، بداية أي عملية تنموية أو عملية اقتصادية.

وأيضا كذلك هي مقاربة متوزانة بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي، فالعطلة هي عطلة مدفوعة الأجر إلا أنها تبعث حركية اقتصادية من نوع آخر، تبعث حركة نشاطات اقتصادية أخرى، كحركة النقل وحركة التجارة، وحركة بيع الهدايا، فهي مقاربة متوازنة من جانبها الاقتصادي وجانبها الاجتماعي، وجانبها الديني وجانبها الأسري، وجانبها المتعلق بتثمين الأسرة الجزائرية في أبعادها المتعلقة بمبادئنا وثوابتنا الممتدة من ديننا الحنيف.

ففي هذه الوقفة واجب علينا أن نثمن هذه الالتفاتة من السيد رئيس الجمهورية في تمتين هذه العلاقات الأسرية، وفي إعطاء البعد الاجتماعي أكثر للدولة الجزائرية وأيضا لمراعاة المقاربة الاقتصادية دائما في الجانب الاجتماعي.

شكرا لكم وبارك الله فيكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى الملف الثاني المتعلق بالتقاعد، مرة ثانية الكلمة إلى السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي أن أتناول الكلمة مرة أخرى لعرض نص قانون يعدل ويتمم أحكام المادتين 16 و47 من القانون رقم 83 - 12 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 جويلية 1983 المتعلق بالتقاعد.

بداية، أجدد الشكر للسيد رئيس وأعضاء لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني على مناقشة هذا القانون وتثمينه.

إن هذا القانون يهدف إلى الإسهام في إرساء السياسة الاجتماعية العادلة التي انتهجتها بلادنا قصد حماية الفئات الهشة وذات الدخل الضعيف من المتقاعدين، كما يأتي تجسيدا لالتزامات السيد رئيس الجمهورية وتنفيذا لتعليماته المسداة خلال مجلس الوزراء المنعقد في 25 ديسمبر 2022 القاضية بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين بغية صون كرامتهم، من خلال ضمان دخل لائق لهم، لا سيما المتقاعدين وهذا بمراجعة مبلغ معاشات ومنح التقاعد.

وعليه، فإن هذا القانون المعروض أمامكم اليوم يتضمن مراجعة الحد الأدنى لمعاشات التقاعد والذي سيحدد 100٪ من الأجر الوطني المضمون بدلا من 75٪، من خلال تعديل وتتميم المادة 16 من القانون السالف الذكر، كما ينص على حد أدنى لمبلغ منحة التقاعد السنوي في حدود 75٪ من المبلغ السنوي الأجر الوطني الأدنى المضمون بتعديل وتتميم المادة 47 من القانون نفسه.

ذلكم، سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة مضمون هذه التعديلات التي طرأت على القانون 83 – 12 المتعلق بالتقاعد، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن إلى السيد مقرر لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، فليتفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، لمجلس الأمة، حول نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83 – 12 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم.

بناء على إحالة السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، لنص القانون على لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، لمجلس الأمة، تحت رقم 196/23 – الديوان، بتاريخ 14 جوان 2023، وذلك من أجل الدراسة وإعداد تقرير تمهيدي بشأنه، عقدت اللجنة اجتماعا بمقر المجلس برئاسة السيد حبيب دواڤي، رئيس اللجنة، ظهيرة يوم الأحد 18 جوان 2023، حضره السيد عبد الناصر حمود، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، استمعت فيه إلى عرض قدمه ممثل الحكومة، السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بحضور وزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار، تطرق فيه بالتفصيل إلى دوافع الحكومة للمبادرة بهذا المشروع وشرح الأحكام التي تضمنها نص هذا القانون لا سيما تلك المتعلقة بكيفية ربط الحد الأدنى للمبلغ السنوي لمعاش التقاعد بالمبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون وكيفية تأسيس منحة التقاعد.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

لدى تدخلهم، أكد أعضاء اللجنة أهمية تعديل وتتميم نص القانون رقم 83 – 12 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم، والذي يسعى إلى مواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمستجدات الطارئة التي تعرفها بلادنا والتي تؤكد بحق دعم الدولة الجزائرية للطبقة الشغيلة والمتقاعدين بشكل خاص، وسعيها من خلال الجهود المبذولة من طرفها لتحسين الإطار المعيشي للمواطن بشكل عام.

كذلك ثمن الأعضاء القرار الذي اتخذه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والمتعلق بمراجعة الحد الأدنى للمعاش ومنحة التقاعد لتحسين ظروف معيشة المواطنين ورفع الغبن عن الفئات الهشة في المجتمع.

وعلى هذا الأساس طرح أعضاء اللجنة جملة من الأسئلة والملاحظات تمحورت في الأساس حول طبيعة نظام التقاعد في الجزائر، التكلفة الاقتصادية المتوقعة لهذا الإجراء والأثر المالي الذي سينجم عن تعديل المادة 47 من قانون التقاعد رقم 83 – 12، وكيف سيتم تغطيته في ظل الوضع الحالي للصندوق الوطني للتقاعد.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

تكفل ممثل الحكومة بالرد على مجمل أسئلة وانشغالات وملاحظات أعضاء اللجنة، مقدما مزيدا من التوضيحات والشروحات، حيث أوضح أن نص القانون محل دراسة اللجنة اليوم، يدخل في إطار تطبيق استراتيجية السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية الرامية إلى تحسين المستوى المعيشي لفئات المجتمع خاصة المتقاعدين منها.

موضحا في الوقت ذاته، أن نص هذا القانون المقدم من طرف الحكومة يأتي تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية المسداة خلال مجلس الوزراء المنعقد في 25 ديسمبر سنة 2022، والقاضية بمراجعة مبلغ المعاشات ومنح التقاعد.

كما أوضح ممثل الحكومة أن الأثر المالي الناتج عن التعديلات التي جاء بها نص القانون سيصل قيمته 105 ملايير دينار جزائري (جزء منه يكون على عاتق الدولة والجزء الآخر يتكفل به الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).

وفي نفس السياق، ذَكَرَ ممثل الحكومة بالتدابير والإجراءات المتخذة في إطار المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي، مبرزا أهمية هذه المنظومة المبنية على مبدأ التضامن بين الفئات والأجيال والتوزيع في مجال تسيير الاشتراكات، مؤكدا على أن القيمة الاجتماعية لهذا القرار أهم بكثير من تكلفته الاقتصادية، مشيرا إلى الانبعاث الاقتصادي الحقيقي الذي يسعى إلى تحقيقه السيد رئيس الجمهورية.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

خلصت اللجنة من دراستها لنص هذا القانون الذي يعدل ويتمم القانون رقم 83 – 12 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم، إلى أنه يندرج في إطار تنفيذ التزامات السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لا سيما الالتزامين 29 و42 القاضيين بـ "رفع ودعم القدرة الشرائية للمواطن" وكذا "الحفاظ على النظام الوطني للضمان الاجتماعي والتقاعد".

كما يندرج هذا النص في إطار تكريس الدولة لمبدأ الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني اعترافا منها بجهود العمال والموظفين الذين ساهموا في بناء الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية وحافظوا على استمرارية المؤسسات العمومية والخاصة.

وعليه، تثمن اللجنة مبادرة الحكومة بنص هذا القانون، الذي تم إعداده لإرساء أحكام جديدة تهدف إلى معادلة الحد الأدنى المضمون للمبلغ السنوي لمعاش التقاعد بالمبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون، فضلا عن تحديد حد أدنى لمنحة التقاعد السنوية بنسبة 75٪ من المبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون، للأشخاص البالغين من العمر ستين (60) سنة والذين بإمكانهم إثبات (5) سنوات أو (20) ثلاثيا بما فيها السنوات المعتمدة في إطار أحكام المادة 10 من القانون رقم 83 – 12 والمتعلق بالتقاعد.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدّته لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، لمجلس الأمة، حول نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83 – 12 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم.

شكرا للجميع على كرم الإصغاء والمتابعة.

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة؛ الآن ننتقل إلى النقطة الثانية والمتمثلة في المناقشة، والكلمة مباشرة إلى السيد عفيف سنوسة، فليتفضل مشكورا، مدة التدخل هي ثلاث دقائق.

السيد عفيف سنوسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، لا يفوتني كمواطن، وكبرلماني وكرئيس للمجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، أن أفتخر وأشيد وأثمن ما وصلت إليه الدبلوماسية الجزائرية من نتائج مرموقة، وملموسة، لا ينكرها إلا جاحد، ولا يعترف بها إلا حاقد، ولا أدلّ على ذلك زيارة الدولة الأخيرة التي قادته إلى روسيا، وما تمخض عنها من مخرجات وآفاق تجسد متانة العلاقات الثنائية المتميزة والتاريخية بين البلدين.

كما أن كلمة السيد رئيس الجمهورية في منتدى سان بطرسبورغ الاقتصادي الدولي كانت معبرة وقوية، حيث رافع السيد الرئيس من أجل مقاربة اقتصادية جديدة سوف تكون لها آثار إيجابية على الجزائر والدول الإفريقية خاصة الفقيرة منها.

السيد الرئيس،

لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للجنة المختصة برئاسة البروفيسور حبيب دواقي، على المشروع التمهيدي المقدم لنا حول النص، وشرحت لنا فيه مضمونه ومحتواه وقد جاء من أجل تكريس التزامات السيد رئيس الجمهورية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وضمان دخل لائق لأصحاب المداخيل الضعيفة خاصة المتقاعدين منهم، وهذا من أجل مراجعة الحد الأدنى لمعاش ومنحة التقاعد وذلك من خلال ربطه بالحد الأدنى للمبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون، نأمل، السيد الرئيس، أن يحقق هذا النص الأهداف المرجوة والنتائج المنتظرة.

وأخيرا، عيدكم مبارك مسبقا للجميع، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عفيف سنوسة؛ الكلمة الآن إلى السيد عبد الرحمان قنشوبة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على النبي الكريم.

الفاضل الكريم السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

وزير العمل،

السيدة الفاضلة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

كلامنا حول نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83 - 12 المؤرخ في 2 جويلية سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، ونحن إذ نثمن مضمونه الذي يهدف لمواكبة الانتقالات الحاصلة في الحياة الاجتماعية للمواطنين ومعيشتهم، وحماية فئات المتقاعدين ذات الدخل الضعيف إلا أننا نسجل أن نص القانون قد جاء بتعديل مسألة وحيدة فقط، وهي تعديل الحد الأدنى لمنحة التقاعد السنوية في حدود 75٪ من المبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون؛ وتمكين المواطن الذي اشتغل مدة 5 سنوات فقط واستوفى سن 60 عاما من الاستفادة من التقاعد، عكس ما كان معمولا به سابقا، حيث كان يشترط على العامل أو الموظف أن يعمل لمدة 15 سنة، على الأقل، كي يستفيد من التقاعد.

وبالمقابل فإننا انتظرنا بأن تستفيد هذه الفئة الأخيرة الهشة من المتقاعدين من رفع منحة التقاعد إلى 85٪ بدلا من 75٪ من الأجر الوطني الأدنى المضمون؛ وإننا إذ نتساءل إذا كان نص القانون قيد الدراسة يشمل كل المستخدمين مهما اختلفت الأسلاك التي ينتمون إليها؟ قد انتظرنا ما يلي:

1 - أن نعود إلى نظام التقاعد النسبي.

2 - أن يتم الإفراج عن قائمة المهن الشاقة.

3 - أن يحدد مصير حاملي الشهادات المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل.

و في هذا الصدد، نرى أن العودة إلى قانون التقاعد من دون شرط السن مع الأخذ بعين الاعتبار مدة 32 سنة من العمل للإحالة على التقاعد، لن ينهك الصندوق الوطني للتقاعد مستقبلا كما يتحجج البعض، لأن فئة كبيرة من العمال لن تستفيد منه مستقبلا، لسبب أن الجزائريين في السنوات الأخيرة قلما يباشرون العمل في سن مبكرة، كما أن عجز صندوق التقاعد يرجع كذلك إلى انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي غير الرسمي الذي يقدر بمليارات الدنانير، وما يرافقه من عدم التصريح بالعمل وعدم دفع الاشتراكات لدى الضمان الاجتماعي، مما يستوجب التصدي لهذا من أجل استرجاع الكتلة المالية التي تضيع، وليس التصدي لطالبي التقاعد بالتضييق.

ويعد التقاعد النسبي - الذي هو مطلب ملح من مختلف الفئات العمالية والمهنية - ضرورة حتمية بالنسبة لأصحاب المهن الشاقة الذين يعانون من الضغوط النفسية والصحية، كما أنه أكثر من ضرورة بالنسبة للمرأة العاملة لاعتبارات كثيرة، منها طبيعة المرأة في حد ذاتها وخصوصية مجتمعنا ... كما أن التقاعد المسبق سيمكن من تقليص البطالة بتوفير مناصب عمل لفئة من الشباب، وبالتالي السماح بضخ طاقات جديدة شابة في سوق العمل والاقتصاد الوطني.

شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان قنشوبة؛ الكلمة الآن إلى السيد يوسف مصار، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف مصار: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد المبجل الأخ صالح ڤوجيل،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الفاضلة،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

أستسمحكم سيادة الرئيس، في البداية أن أهنئ الشعب الجزائري، والسيد رئيس الجمهورية على الزيارة التاريخية الناجحة التي قادته إلى فيدرالية روسيا الصديقة، ونحن كمجاهدين وكبرلمانيين، نثمن عاليا ونؤكد على ما قاله السيد الرئيس: ولدنا أحرارا وسنبقى أحرارا في قراراتنا وفي تصرفاتنا، شكرا ألف شكر للأخ الرئيس.

ثانيا، يشكل نظام التقاعد في أي بلد مؤشرا هاما لتوجهات البلدان الاجتماعية والاقتصادية، وقد عمدت بلادي منذ الاستقلال على تبني نظام تقاعدي قائم على التضامن بين الفئات والأجيال، مكرّسة بذلك مفهوم الدولة الاجتماعية التي نادى بها بيان أول نوفمبر 1954 الخالدة.

إن نص القانون المتعلق بالتقاعد الذي بادرت به الحكومة بعد توجيهات سديدة وواضحة من السيد رئيس الجمهورية، سيمكن فئة مهمة هشة من المجتمع من الاستفادة من معاش يحفظ كرامتها ويعزز قدرتها الشرائية، وهي الفئة التي كانت مقصية من هذا الإجراء لافتقادها شرط السن سابقا.

إن هذا الإجراء يعكس بحق حرص رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بالوفاء لنوفمبرية الدولة، وبالوفاء لالتزاماته (54) التي جعلت من تحسين القدرة الشرائية وصون كرامة المواطن أحد ركائزها.

فهنيئا مرة أخرى للمواطنات والمواطنين بهذا التعديل الهام.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، الصحة والعافية لمجاهدينا الأخيار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد يوسف مصار؛ الكلمة الآن إلى السيد عمر دادي عدون، فليتفضل مشكورا.

السيد عمر دادي عدون: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الفاضل،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أجدد الشكر للسيد الوزير ومن خلالكم إطارات الوزارة التي ساهمت في تحضير هذا النص، والشكر موصول أيضا للجنة الصحة رئيسا وأعضاء على التقرير التمهيدي المقدم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

القانون الذي بين أيدينا جاء لإرساء الإطار القانوني للزيادات الاستثنائية للمنح والمعاشات التي أقرها السيد رئيس الجمهورية في بداية سنة 2023، وثمرة من القرارات السيدة والشجاعة التي أقرها السيد رئيس الجمهورية من قبل في شكل حزمة من التدابير، منها خاصة إدماج أصحاب عقود ما قبل التشغيل، تأسيس منحة البطالة، التدابير الخاصة لفائدة العمال والموظفين للولوج إلى عالم المقاولاتية من خلال إقرار عطلة استثنائية لتأسيس مؤسسة اقتصادية، فضلا عن قرار زيادة في الرواتب على مدار سنتي 2023 و2024، وآخر هذه القرارات إعادة تثمين منح ومعاشات التقاعد سنويا في الفاتح ماي من كل سنة.

وإذ نثمن عاليا مضمون هذا القانون الذي يهدف إلى مواكبة التطورات الحاصلة في الحياة الاجتماعية، والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن، وحماية القدرة الشرائية، والحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، أقول الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة المكرسة في الدستور والمتجذر في بيان أول نوفمبر 1954.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ومحافظة على هذه المنظومة الاجتماعية والتي قلّما نجد لها نظيرا في دول متقدمة، هناك بعض الانشغالات قد تطرق إليها بعض الزملاء سابقا ونعيد تأكيدها، وأرى أنها يجب أن تناقش في ظل مقاربة شاملة ومتكاملة منها خاصة مشكل 32 سنة خدمة و60 سنة للتقاعد، المهن الشاقة، الأمراض المزمنة، عجز الصندوق، قلة العمال المؤمّنين

اجتماعيا... حتى لا تتعرض هذه المنظومة الاجتماعية الخاصة إلى هزات أو صدمات مستقبلا.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمر دادي عدون؛ الكلمة الآن إلى السيد يحيى شارف فليتفضل مشكورا.

السيد يحيى شارف: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم.

أما بعد؛

السيد الأب المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم صالح ڤوجيل،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم.

إن الاهتمام بالطبقة الشغيلة اليوم أصبح ضرورة ملحة مع مراعاة تحسين ظروفهم المعيشية وتمكينهم من الاستفادة المرجوة من تقاعد يراعي وضعهم الاجتماعي والمادي والنفسي لكي يشعر العامل بحياة أفضل بعد عطاء وجهد وتقديمه لخدمة مؤسسته ومجتمعه ووطنه، ليستحق اليوم إعادة النظر في قانون التقاعد وتعديله وفق ما دعا إليه السيد رئيس الجمهورية حين التزم بتحسين الوضعية الاجتماعية للعمال وتحسين قدرتهم الشرائية.

وعليه، فإن القانون المتمم والمعدل لأحكام المادتين 18 و47 من القانون رقم 83 – 12 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، يحتاج إلى تعديل بما يتوافق مع التزامات السيد رئيس الجمهورية والمتوافق عليها مع مجلس الحكومة لضرورة تحسين القدرة الشرائية للمواطنين بصفة عامة وخاصة ذوي الدخل الضعيف.

سيدي الوزير،

إن تقاعد هذه الفئة من العمال يجب أن يكون تقاعدا محافظا على كرامتهم، وعلى هذا نثمن ما أقرته الحكومة الجزائرية، لا يمكن أن يقل المبلغ السنوي لمعاش المتقاعد عن المبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون، كما نثمن تحديد السن وسنوات العمل التي حددت بإثبات 5 سنوات، على الأقل، مع توفر الشروط اللازمة التي تتوفر في التقاعد، ورغم هذه الامتيازات وهذه الرؤية التي تراها الحكومة الجزائرية في إثراء قانون التقاعد المشار إليه ومراعاة الطبقة الهشة من العمال، فإننا ندعو إلى مزيد من التحفيزات لهذه الفئة المتقاعدة وذلك بالاهتمام بالجوانب الاجتماعية والنفسية والعقلية والصحية بوضع مراكز ومؤسسات وطنية مختصة في هذه المجالات تحت تصرف هذه الفئة من العمال المتقاعدين وذلك دعما لهم وإشعارهم بالطمأنينة والراحة بعد انقضاء سنوات العمل.

سيدي الوزير،

كما لا يفوتنا أن نشير إلى التفاوت الموجود بين العمال المتقاعدين من المؤسسات المنتجة إلى المؤسسات التابعة للوظيف العمومي، فعمال هذا القطاع يعانون هم الآخرون من ضعف القدرة الشرائية ولا يشعرون أبدا بالارتياح بعد التقاعد مما يجعل الكثير منهم يبحث عن عمل غير مهيكل لإعانة عائلته وتوفير سبل العيش الكريم وهذا الأمر لا بد من إعادة النظر فيه لدعم هذه الفئة الغالبة من الوظيف العمومي بإجراء مالي محفز كمنح أغلفة مالية عند تقاعدها.

ولا ننسى كذلك التنبيه إلى الفراغ الكبير الذي تركه خروج الكثير من العمال مع التقاعد النسبي على بعض المؤسسات، فنرى في ذلك إمكانية الاستفادة من خبرة هؤلاء ودعمهم للاقتصاد الوطني والمؤسسات الوطنية مع منحهم تحفيزات مادية تعويضية، مما يجعل هؤلاء يستفيدون ماديا واستفادة المؤسسة منهم والعمال الشباب من خبرتهم وتجربتهم.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار

والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد يحيى شارف؛ الكلمة الآن إلى السيد نور الدين حبيب، فليتفضل مشكورا.

السيد نور الدين حبيب: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بادئ ذي بدء، نشكر لجنة الصحة على العمل الذي قامت به برئاسة السيد البروفيسور حبيب دواقي وأعضائها المحترمين.

يعتبر قانون التقاعد من القوانين الهامة في المجتمع والدولة فهو الإطار التشريعي المنظم لعلاقة الفرد بالإدارة بعد حياة مهنية طويلة وشاقة.

ولقد شد قانون التقاعد الأنظار وصار حديث الصحافة والمحللين والعمال والموظفين، خاصة بعد صدور التعديلات الواردة عليه سنة 2018 والتي ألغت التقاعد المسبق أو النسبي ببلوغ الشخص 32 سنة عمل دون شرط السن، وكرست التقاعد المبني على أساس السن القانوني (60 سنة) وليس على أساس سنوات العمل كما كان في السابق.

لقد أشارت التعديلات الواردة فيه إلى الإحالة على التنظيم لبعض مواده، غير أنه وبعد مرور أكثر من 4 سنوات لم يتم إصدار هذه النصوص التنظيمية، من ذلك قائمة المهن الشاقة التي وعدت الحكومة بنشرها بعد صدور النص مباشرة حيث يستفيد أصحاب هاته المهن كاستثناء من نظام التقاعد المسبق السالف الذكر، نظرا للضغوط المهنية والنفسية التي يعاني منها هؤلاء والتي تجعل عملية مواصلة العمل تكاد تكون مستحيلة.

السيد الرئيس،

وبالنظر إلى الوظيفة الحالية للمجتمع الجزائري، خاصة في ظل وجود عدد هائل ومعتبر من خريجي المعاهد والجامعات دون عمل، فإن العودة إلى نظام التقاعد المسبق أو النسبي أصبح في اعتقادي أكثر من ضروري، لامتصاص هاته الأعداد الكبيرة من العاطلين والبطالين.

إن القانون المعروض علينا محل الدراسة جاء في صالح المتقاعدين خاصة لأصحاب الدخل الضعيف، حتى يتمكنوا من مواجهة مشاكل الحياة المعيشية، والعيش بكرامة بعدما أفنوا أعمارهم وحياتهم بكل إخلاص وأمانة في خدمة مجتمعهم ودولتهم.

السيد الرئيس،

أغتنم هذه المناسبة ومن هذا المنبر الموقر، لأعبّر بصدق وإخلاص عن المشاعر التي أحسست بها، لتلك الصور التي غطت الإعلام الوطني والدولي وكان بطلها السيد رئيس الجمهورية بعد الزيارة الناجحة التي قادته إلى روسيا وحضوره فعاليات المنتدى الاقتصادي المنظم هناك، خاصة بعد تلك الكلمات المعبرة القوية التي أدلى بها خلال زيارته.

عيدكم مبارك كريم، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين حبيب؛ الكلمة الآن إلى السيد محمد رباح، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد الفاضل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بعظيم الشكر وجزيل العرفان إلى السيد رئيس الجمهورية نظير جهوده المبرورة في تكريس الطابع الاجتماعي للدولة والذي ما فتئ ينعكس بشكل قوانين ومراسيم ونصوص تنظيمية خادمة لهذا التوجه وداعما له، لا سيما ما تعلق بمراجعة قانون التقاعد الرامي إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة

الفئة الضعيفة منهم التي ظلت منسية لسنوات وتعاني في صمت.

وهو إجراء من شأنه تكريس عدالة اجتماعية أكثر إنصافا واستفادة تشعر بالمساواة بين مواطني البلد الواحد، وبهذا يكون السيد الرئيس قد حوّل واحدا من الوعود الانتخابية إلى واقع ملموس أدخل البسمة وأعاد الفرحة إلى ملايين الجزائريين والجزائريات لتمكينهم من العيش الكريم، الذي يحفظ كرامتهم كبارا بعد أن خدموا الوطن صغارا.

السيد رئيس مجلس الأمة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

إن سياسة السيد رئيس الجمهورية في الشق الاجتماعي الرامية إلى خدمة المواطنين والمواطنات والالتفاف أكثر للفئات الهشة، أين نجده دائما يوحي ويؤكد الاهتمام بالفقراء والمعوزين وخدمتهم وهم بلا شك جدار صلب لمن جد واجتهد وأخلص في خدمتهم لأن خلفهم ربًا كريمًا رتب الستر والحق والصون والسداد والتوفيق لمن نذر نفسه لخدمتهم والوقوف على مصالحهم.

السيد الوزير، أولا، نثمن ما ورد في تعديل المادة 16 من قانون التقاعد التي تنص على أنه: "لا يمكن أن يقل المبلغ السنوي لمعاش التقاعد عن المبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون" وهو ما يسهم في رفع الغبن عن كثير من المتقاعدين ورفع القدرة الشرائية عند فئة كبيرة منهم وزيادة الإنفاق العمومي.

ثانيا، نشيد بما ورد في تعديل المادة 47 التي تضمنت تخفيض مدة إثبات سنوات العمل إلى 5 سنوات وعلى ألاّ يقل معاش التقاعد هنا على 75٪ من الأجر القاعدي.

غير أننا نسجل بعض الملاحظات وهي كالتالي:

- يوجد مشكل كبير في إثبات سنوات العمل خاصة لسنوات الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، حيث كانت مصالح الضمان الاجتماعي تسير بالوثائق وليس بأجهزة الإعلام الآلي وأغلب الوثائق ضاعت أو اندثرت أو حرقت، نجد هذا المشكل خاصة ممن عمل في المستثمرات الفلاحية وحتى من ضاعت حقوقه بسبب أنه لم يتمكن من إثبات سنوات العمل، أو لأنّ معاش تقاعده كان هزيلا فلم يتمكن من إثبات سنوات عمله.

- مشكل آخر، هناك بعض العمال عملوا سنوات معينة في القطاع العام أو الخاص ولكنهم لم يبلغوا سن التقاعد (60 سنة) ولكنهم يثْبُتون أنهم عملوا عشرا أو عشرين سنة، مع العلم، السيد الوزير، هناك من تعرضوا لحوادث عمل وهم لا يعملون ولكنهم يثبتون 15 سنة على الأقل، هنا أقترح أن من يثبت سنوات عمل محددة ولم يصل إلى سن التقاعد بعد وهناك مانع طبي يمنعه، أن تصرف له منحة من صندوق التقاعد إلى حين الوصول إلى سن التقاعد.

- هناك مشكل آخر، في كثير من المرات يقتطع من أجر العامل حقوق التقاعد لمدة 30 سنة أو أكثر ثم لا يستفيد منها أحد لا الأصول ولا الفروع، مثلا توفي أحد الوالدين والآخر ما زال يعمل أو متقاعدا، في هذه الحالة يحرم الأولاد ممن هم أقل من السن القانونية من معاش والدهم بحكم أن والدتهم تعمل أو متقاعدة.

في الأخير، السيد الوزير، وجود حالات أين الأم والأولاد يستفيدون من معاش تقاعد الأب المتوفي وفي حالة وفاة الأم هناك ملف لنقل الاستفادة من الأم المتوفاة إلى أبنائها وبناتها غير المتزوجات والذكور الأقل من سن الرشد، أولا، هذا الملف مرهق ومدته تطول حتى أنها تصل إلى سنة وأنا أطرح تساؤلا في هذه السنة كيف يتصرف هؤلاء الأطفال والبنات؟ وكيف يعيشون؟ نطلب تسريع عملية نقل الاستفادة بين الأطراف.

في الأخير، تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رباح؛ السيد محمد روماني والسيد مراد لكحل قدما تدخلين كتابيين، الكلمة الآن مباشرة إلى السيد فؤاد سبوتة، فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا؛ لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد، وباقون بحول الله على عهد الشهداء ما حيينا.

الفاضل السيد رئيس مجلس الأمة،

معالي الوزير، ممثل الحكومة،

السيدة الوزيرة،

الزميلات والزملاء،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا.

الإخوة في اللجنة والأعضاء الذين تدخلوا أسهبوا وطرحوا جملة الانشغالات التي يطرحها العامل، وبالتالي سأكتفي بالتزام.

في الحقيقة كل تحسين أو زيادة أو مراجعة تهدف إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطن هي محل تثمين ومحل شكر والشكر موصول للسيد الرئيس الذي بادر بهكذا مراجعة.

التماسي لكم ـ معالي الوزير ـ يتعلق بضرورة أو الضرورة تقتضي في هذا الوقت بالذات مراجعة شاملة لسلم الأجور حتى يتماشى والتغيرات التي تعرفها الجزائر، والتحديات أيضا التي يواجهها العامل في الميدان، وأنتم على دراية بالقطاع وتبوأتم مسؤوليات كثيرة تسمح لكم بأن تبادروا بهكذا مبادرة.

شكرا لكم، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة الآن إلى السيد شفيق سي علي، فليتفضل مشكورا.

السيد شفيق سي علي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نتقدم بتهانينا الخالصة لجزائرنا الحبيبة دولة وشعبا بمناسبة انتخابها عضوا في مجلس الأمن الدولي، للفترة 2024 – 2025 وهذا دليل على المكانة والسمعة التي تحظى بها في المجتمع الدولي.

السيد الوزير،

نقر بداية، أن نص هذا القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83 – 12 والمتعلق بالتقاعد، جاء تجسيدا لالتزامات السيد رئيس الجمهورية الزعيم عبد المجيد تبون، الرامية إلى التكفل بانشغالات المواطنين، سعيا لتحقيق تطلعاتهم في العيش الكريم، لا سيما المادتين 16 و47 منه، تعد خطوة أخرى في نهج سياسة العدالة الاجتماعية، وتحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين، لا سيما، أصحاب الدخل الضعيف.

نشير إلى أنه بالرغم من أن العودة إلى العمل بنظام التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن، والتقاعد المسبق، هو سلاح ذو حدين، فمن جهة يسمح بضخ طاقات جديدة شابة في الاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى يحمّل الدولة أعباء مالية إضافية، فمن واجبنا – أيضا كممثلي الشعب – أن ننبه الحكومة، أن مطلب العودة إلى التقاعد المسبق والنسبي، يعبّر عن رغبة آلاف العمال والموظفين الذين ينتظرون اعتماد هذا النظام للاستفادة منه، فالأمر يرتبط أساسا بحق فئة كبيرة من العمال في الاستفادة من تقاعد مريح بعد أعوام من العمل، خصوصا لأصحاب المهن الشاقة، وكذلك تقليص البطالة بتوفير مناصب عمل لفئة الشباب.

وإن كان من الصعب العودة إليه نتيجة لعدم وجود موارد مالية كافية وكون أولوية الحكومة في الوقت الحالي هو انشغال "صندوق التقاعد" الذي يعاني عجزا هيكليا، فإن هذا العجز المالي الذي يعرفه "الصندوق الوطني للتقاعد" ليس وليد اليوم، بل هو نتيجة سوء التسيير والاعتماد المفرط على عائدات المحروقات، إضافة إلى تأثير أزمة "كوفيد – 19" في تراكم هذا العجز بعد ارتفاع معدلات البطالة بين عامي 2020 و2021، مما يعني تراجع الاقتطاعات من أجور العمال.

كما أن عجز صندوق التقاعد يرجع كذلك إلى انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي غير الرسمي الذي يقدر بمليارات الدولارات ـ كما أشار زميلي ـ وما يرافقه من عدم التصريح بالعمل وعدم دفع الاشتراكات لدى الضمان الاجتماعي.

ويبقى التحدي الكبير أمامنا اليوم هو القيام بإصلاحات مالية عميقة للصندوق عبر تفعيل آلية المراقبة لمعرفة النفقات بكل شفافية.

من هنا نطالب بضرورة فتح نقاش بين النقابات والحكومة وكل الفاعلين حول ملف التقاعد لا سيما النسبي منه

والمسبق، وندعو إلى مراجعة شاملة لقانون التقاعد الذي يتضمن اختلالات عدة تنطوي على إجحاف في حق العمال والموظفين؛ شكرا.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر.

السيد الرئيس: شكرا للسيد شفيق سي علي؛ ومع آخر متدخل وهو السيد بوزيان زكراوي، فليتفضل مشكورا.

السيد بوزيان زكراوي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المحترم،

السيدة المحترمة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيد رئيس لجنة الصحة وأعضائها،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أستهل مداخلتي في مجال تطبيق وتسهيل عمليات الاستفادة من منح التقاعد والتعامل مع مختلف مصالح وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وأقصد هنا ـ سيدي الوزير ـ مجال الرقمنة.

في الحقيقة، الرقمنة حاليا تفي بالغرض الكبير في خدمة العامل والمتعامل وخاصة بعد تطوراتها منذ سنة 1995 إلى حد الآن، وأحسن مثال هنا أشير إليه هو بطاقة الشفاء.

إلا أنه ـ سيدي الوزير ـ هناك بعض الملاحظات والانشغالات التي لا بد أن نلفت انتباهكم لها وأبدأ هنا بـ: ملف التقاعد الذي يتطلب عدة وثائق يستخرجها العامل من صاحب العمل أينما وجد، وفي بعض الحالات يستحيل ذلك، نظرا لغياب كثير من أصحاب الأعمال، سواء لتغيير مكانهم أو غلق نشاطاتهم، وفي هذا المجال يترتب ـ سيدي الوزير ـ على مصالحكم تسهيل هذه الوثائق بالاعتماد على أرشيفكم، والسؤال هنا، هل قامت مصالحكم المختصة في الرقمنة من أرشفة هذه الوثائق وتحسينها لاستعمالها عند الطلب وخاصة الجيل السابق أو الجيل الماضي؟ لأن كثيرا من المؤسسات الوطنية والخاصة أغلقت بسبب الأزمات والتغييرات المترتبة عليها.

الانشغال الثاني هو انشغال الحال ـ سيدي الوزير ـ هناك من يطلب من العمال شهادة توقيف الراتب من مصالحكم لأية غاية مفيدة، فيترتب على هذا الأخير كذلك التنقل إلى ولايات بعيدة إذا تطلب الأمر، فرغم أن تطبيقكم يؤشر على نهاية عقد العمل بتصريح من صاحب العمل بوثائق رسمية إلا أنه في تطبيقاتكم يظل مصرحا به كمشترك، وهنا السؤال المطروح: لماذا تطلب هذه الوثائق مرة ثانية من هذا العامل؟

هناك حالات ـ سيدي الوزير ـ حالات التأمين عن طريق الخطأ أو لغاية أخرى، وأسرد هنا على سبيل المثال حالة مواطن في ولاية خنشلة لا يكسب من الشهادات إلا شهادة الميلاد ولم يتحصل على أي منصب عمل طول حياته، وحين تقدم بطلب سكن اجتماعي قوبل بالرفض بحجة أنه مؤمّن عند مصالحكم أو مشترك، فطلب منهم التوضيح فثبت ذلك عند تقدمه لشباك مصلحة الضمان الاجتماعي على أساس موظف كأستاذ بمتوسطة، وعند التنقل إلى مصالح التربية لا أثر لذلك، وبعدها إلى المحكمة حفظ ملفه على أن مديرة التربية صرحت بألّا أساس من هذا التأمين وغير معنية بالملف.

هنا غلقت الأبواب في وجهه لأن مصالحكم رفضت تقديم أي دليل كتابي لهذا المواطن يثبت ذلك لأنه من أرشيف 1997، يعني من المفروض أن هذا المواطن متقاعد حاليا ضمن مصالحكم السيد الوزير؟

ورغم أن اسمه متردد على كل المصالح بولاية خنشلة، وهنا السيد الوزير، أقترح عليكم ما يلي:

إيقاف فعلي لأي ملف أو أي تصريح عامل عندما يوقف من صاحب العمل، وهذا، السيد الوزير، أشير إليه لأن الكثير من العمال عندما يتم توقيفهم ولديهم إثباتات، وكذا يتم استخراج الشهادة من موقع الوزارة أو مصلحة (CNAS) شهادة إيقاف العامل إلا في مصالحكم أو في تطبيقكم ـ السيد الوزير ـ يبقى هذا العامل مصرحا به وهنا يصبح لديه العديد من المشاكل كطلب عمل في مؤسسة أخرى، يطلب منه التوقيف من صاحب العمل السابق مما

يفرض السفر لجلب شهادة توقيف العمل والوثائق... لهذا نريد أن يكون تطبيقكم محينا يوميا، على الأقل، عندما يتم توقيفه من طرف صاحب العمل يتم توقيفه في التطبيق، هذا توضيح بسيط فقط.

مادامت الاشتراكات ـ سيدي الوزير ـ تسدد كل سنة عبر التصريح السنوي (DAS) وما شاء الله تطبيقكم متطور، فلماذا هذا الثقل في الملفات التي تطلب من المواطن أو المتعامل مادامت الاشتراكات عندكم؟ المواطن منح النقود كمشترك وأنتم أمانة ـ الله يبارك ـ كدولة تطلبون طلبات أخرى.. وشركات أغلقت ومؤسسات أغلقت... هذا يثقل شيئا ما على العامل.

إذًا، باختصار شديد، نشكركم على حسن الإصغاء، وبهذه المناسبة نقول حج مبرور وسعي مشكور لكل حجاجنا الميامين من الزملاء وكل المسلمين، نقول لكم عيدكم مبارك وكل عام وأنتم بخير، وبارك الله فيكم وشكرا للسيد الرئيس على الإضافة القصيرة للوقت.

السيد الرئيس: نشكر الإخوة المتدخلين، والتدخلات كانت هامة؛ الكلمة الآن إلى السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير: شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمته تعالى مرة ثانية.

في الحقيقة، من خلال تدخلات السادة أعضاء مجلس الأمة يعني فيه.. جل التدخلات هي خارج نص القانون وهي فرصة لي إن شاء الله، لأقدم بعض التوضيحات.

أبدأ من القضايا المحالة والمتمثلة في القضية التي طرحها الأخ محمد رباح والأخ عضو مجلس الأمة عن ولاية خنشلة، بالنسبة للقضايا أطلب منكم مراسلتنا للبحث عن ملف الأم التي لها ولدان ولم تتحصل.. ذكرني فقط عند خروجي وسوف أتابع الملف الخاص بالمرأة التي لم تتحصل على (La réversion)، حتى أتابعه جيدا.

بالنسبة للأخ الذي تكلم بخصوص شهادة توقيف الراتب، تعتبر شهادة توقيف الراتب وثيقة أساسية لأنه عند تقديم ملف التقاعد يتم منحه شهادة ابتدائية للتقاعد ولا تكون سارية المفعول إلا بعد صدور توقيف الراتب، بمعنى أنه يمكن إيداع ملف التقاعد وما زال يعمل ويستوفي كل الشروط وبعد سنتين أو ثلاث سنوات يأتي للحصول على تقاعده، هنا يجب شهادة توقيف الراتب، لأن هذه الشهادة قانونية في موضوع التقاعد ولا يمكن الاستغناء عنها.

تبقى شهادة التأمين، يمكن أن يحدث خطأ ولكن لا يمكن تعميمه لأنه من خلال تدخلاتكم قلتم "التأمين يكون لـ/ أو لغرض آخر" يمكن أن يكون لغرض آخر، يمكن أن يكون خطأ ولكن في العموم هي تطبيقات مؤمّنة، تطبيقات تقنية، تطبيقات تأخذ بعين الاعتبار جميع المراحل التنظيمية المنصوص عليها في التشريع.

على العموم لا يوجد إشكال في (DAS) أو (DAC) أو في الانتساب أو عدم الانتساب، عندما يكون خطأ الآجال تجاوزه وإيجاد حل خاصة إذا كان هذا الشخص مؤمّنا في مؤسسة عمومية فإنه بالتأكيد خطأ ويمكن تصحيحه بشهادة عدم الانتساب، عادي إذا ثبت أنه غير تابع للمؤسسة أو لم تقم المؤسسة بتصريحه أو أن المؤسسة قامت بالتصريح عن طريق خطأ، لا يمكن أن تعرف أين يوجد الخطأ، يمكن أن يكون لدينا أو من قام بالتصريح.. هذا هو هذا الخطأ يمكن معالجته.

أذهب إلى الملف الثاني والذي هو خارج الإطار وهو ما مصير العقود المنتهية لمنتسبي جهاز المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات (DAIS، PID، DAIP)؟

هنا أردت أن أشير إلى أن عملية الإدماج مست تقريبا 500000 مواطن، يعني، نصف مليون، نصف مليون تم إدماجهم في القطاع الإداري وفي (DAIS) وفي القطاع الاقتصادي، الرقم هو 500000 أي هو نصف مليون، وهذا الرقم كبير يجب تثمينه وما زالت الآجال إلى غاية 31 ديسمبر، ما زال عدد في القطاع الاقتصادي سيتم التكفل بهم قبل نهاية الآجال الذي هو31 ديسمبر، سيتم التكفل بجميع المنتسبين لهذه الأجهزة، والذين تتوفر فيهم الشروط.

تبقى كلمة "المنتهية عقودهم" يجب توضيحها، هذه الأجهزة (DAIP) مثلا منذ تأسيسها إلى حد الآن، هناك 2.3 مليون منتسب لهذا الجهاز عندما أقر السيد رئيس الجمهورية بإدماجهم عن طريق المرسوم التنفيذي الذي يبين كيفيات الإدماج، جميع من تتوفر فيهم الشروط سيتم إدماجهم والذي لا يتوفر على الشروط لا يمكن أن يتم إدماجه، عندما تقول "منتهية عقودهم" هل تستطيع تصنيف "المنتهية عقودهم" من هم؟ يمكن أن يكون قد توفى أو سافر أو أنشأ مؤسسة، يمكن...

يعني هناك العديد من الأوجه التي لا تستطيع أن تعرف من هم "المنتهية عقودهم"، والدليل على هذا عندما قمنا بإحصاء خفيف وجدنا منذ سنة 2017 إلى سنة 2021 حوالي 449573 شخصا منتهية عقودهم ولكن أين يمكن تصنيفهم؟ لا تستطيع أن تعرف ذلك؟

هذا المصطلح "المنتهية عقودهم" إذا كان صحيحا انتهت عقودهم وقاموا بتجارب في التجارة أو الصناعة أو مؤسسة صغيرة وفشلت يمكن أن يتجه إلى البطالة، والبطالة يتكفل به في إطار خلق مناصب شغل في إطار نظام الوسيط المتواجد على مصلحة (ANEM) أي يعود إلى وضعيته الأولى والدولة لن تتخلى عنه، وهناك أجهزة.. والأساس هنا يكمن في بعث الاقتصاد، الأساس هنا بعث المؤسسات، الأساس هنا تثمين العطلة السنوية من أجل تأسيس مؤسسة اقتصادية والتي هي مكسب اجتماعي.

بالترويج لهذه الإجراءات القانونية التي تبعث الاقتصاد الوطني سوف تمتص ما تبقى من البطالة، لأن جهاز البطالة الآن يضخ أكثر أو ما يقارب مليوني مستفيد من جهاز البطالة والذي يجب تثمينه، ومنحة البطالة هي جسر مابين الوضعية صفر التي هي وضعية البطال ولزاما أن يتجه إلى وضعية الواحد وهي وضعية المنتج للمساهمة في الاقتصاد الوطني والذي هو همنا جميعا ومسؤوليتنا جميعا لنبعث الاقتصاد الوطني ونذهب إلى البعث الاقتصادي الذي هو طموح كل فئات المجتمع والتي على رأسها السلطات العمومية.

النقطة الثالثة والتي تحدث فيها العديد من المتدخلين من أعضاء مجلس الأمة وهي التقاعد، أردت توضيح شيء بالنسبة لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر... في العالم يوجد نظامان، هناك نظام ليس موضوع حديثنا، وهناك نظام تكلم عنه من قبل "عمي يوسف" كمجاهد ورمز وقال كلمة رائعة "نظام تبنته بلادي" يعني هذه الكلمة لها ثقل كبير، نظام الضمان الاجتماعي تبنته بلادي، عندما يتكلم مجاهد بهذه اللغة يعني أن النظام متجذر في الدولة الجزائرية، وهذا النظام الذي تم اختياره سنة 1983 المبني على أسس واضحة نظام مبني على التوحيد والتضامن وتوحيد التوزيع، والتضامن بين الفئات والتضامن بين الأجيال.

هذا النظام خرج من طبيعة الجزائريين، من طبيعة الدستور الجزائري، من طبيعة الدولة الاجتماعية الجزائرية ومن طبيعة الدولة الاجتماعية التي يريدها الآن ويؤكد عليها ويشرف عليها.. وكل الإجراءات التي ترونها تدخل ضمن هذا البعد للسيد رئيس الجمهورية.

هذا البعد الاجتماعي للدولة متناسق مع النظام التي تبنته كدولة الجزائر، والذي يتابع الأحداث ولا أضيف لكم هذه المعلومة تجد بأن هناك دولا الآن تريد العودة إلى نظامنا، هناك دول هي الآن تعيش أزمات دون تسميتها و- هي معروفة - لديها أزمة كبيرة في التقاعد والآن يحاولون العودة إلى توحيد النظام الذي نحن نسير عليه منذ سنة 1983 وما زلنا نسير فيه لأنه أتى علينا بالفائدة وما زال قادرا على التغطية الاجتماعية لكل الشعب الجزائري، نظام ما زال يغطي أكثر من 30 مليون جزائري، في هذا النظام يوجد عناصر قوة وعناصر أمل ضمن النظام الذي تبنته الجزائر.

عندما نقول التضامن فإننا نذهب إلى الجانب التقني للتضامن وما معناه؟ بالنسبة للأجراء تجد مثلا نسبة الاشتراك 34.5٪ عندما نقسمها نجد 13٪ التأمينات الاجتماعية، تجد ذلك 1.25٪ لحوادث العمل والأمراض المهنية، تجد 1.5٪ للبطالة، وتجد فيها 25.18٪ للتقاعد وتجد 0.5٪ للتقاعد المسبق، ما معنى هذا؟ أي أن التقاعد المسبق ما زال موجودا، الدولة لم تتخل عن التقاعد المسبق، ما زال التقاعد المسبق موجودا، لأن التقاعد المسبق هو ضمن الطبيعة الاجتماعية للدولة الجزائرية.

ما هو التقاعد المسبق؟ التقاعد المسبق هو عندما تصيب المؤسسات الاقتصادية أزمات وفق شروط يحددها القانون 90 – 11 يمكن الذهاب إلى التقاعد المسبق، وهذا ما يبين الطبيعة الاجتماعية للدولة الجزائرية، التقاعد المسبق ما زال موجودا.

بالنسبة للتقاعد النسبي الذي تحدث عليه الإخوة، التقاعد النسبي دون شروط السن لا بد من معرفته، هل التقاعد النسبي دون شرط السن كان من قبل؟ لم يكن من قبل، كما قال عمي يوسف "بلادي تبنت هذا النموذج" لم يكن هناك تقاعد نسبي وتقاعد دون شرط السن.

التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن جاءا سنة 1997 في ظروف كانت تمر بها البلاد متميزة، كان هناك تسريح حوالي 400000 عامل، وتمّ غلق ألف مؤسسة، أتت الدولة الجزائرية وتبنت نموذجا جديدا دخيلا على منظومة الضمان الاجتماعي الذي هو التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن للتكفل بتسريح 400000 عامل والألف مؤسسة التي تم غلقها لأنه كانت اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي آنذاك التي أملت هذه الالتزامات، والحمد لله الآن نحن أحرار ونحن في ظروف أخرى، نحن في ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية مخالفة تماما.

هل ظروف سنة 1997 هي ظروفنا الآن للجوء إلى هذا النوع من التقاعد والذي هو غير منسجم مع منظومة الضمان الاجتماعي؟

نحن الآن في ظروف أخرى، حريتنا الآن، وقوتنا الآن، إنكم تشاهدونها في الإجراءات التي تؤخذ في الجانب الاجتماعي عندما تجد دولة بعد جائحة كوفيد وبعد الركود الاقتصادي العالمي وكإجراء خفيف فقط تحيين المعاشات وزيادتها مرتين خلال السداسي الأول، (التحيين والزيادة) ما يقارب 1.5 مليار دولار، هل هناك دولة في العالم تستطيع عمل هذا كجزئية دون الحديث عن تثمين الأجور ومنحة البطالة وكذا نسبة الضريبة؟ في هذه الجزئية فقط 1.5 مليار دولار، هذا الإجراء المتواجد ضمن الجانب الاجتماعي والاقتصادي والبعد السياسي للدولة الجزائرية، جاء من جانب آخر وهو جانب الحرية في اتخاذ القرار، الآن نحن أحرار، لسنا في نفس ظروف سنة 1997 من أجل الذهاب للتفكير في وضعيات في مجال الضمان الاجتماعي، ووضعيات أخرى ليس لها علاقة بطبيعة النظام الذي تبنته الجزائر.

وللتوضيح أكثر، هذا بالنسبة للأجراء، بالنسبة لغير الأجراء يشتركون بـ 15٪ من التصريح منها 7.5٪ للتأمينات الاجتماعية و7.5٪ للتقاعد، تنظيم مبدأ التضامن يمكن لأصحاب فكرة التقاعد النسبي دون شرط السن القول عملت 32 سنة أي 32 سنة ضرب 2.5 تصبح 80٪ وبعد 32 سنة عمل فإنني أشترك ولا أستفيد، هل هذا من العدالة؟ هناك أجيب أن طبيعة النظام مبني على هذا الشيء، مبني على العدالة بمفهوم آخر، ماهي العدالة؟ لما الإنسان يشترك بـ 13٪ من التأمينات الاجتماعية كل شهر يتم اقتطاع 13٪ من التأمينات الاجتماعية ولم تمرض لا أنت ولا أحد من ذوي الحقوق أو أحد من العائلة هل يمكنك المطالبة بتعويض 13٪؟

كلنا نشترك بـ 1.25٪ في الأمراض المهنية وحوادث العمل في المسار المهني للشخص الذي لم يتعرض للأمراض المهنية وحوادث العمل، هل يستطيع المطالبة بالتعويض؟

كلنا نتشارك في التقاعد المسبق، الشخص الذي كان يعمل في شركة ناجحة وخرج إلى التقاعد هل يمكنه المطالبة بالتعويض كونه كان يشارك في التقاعد المسبق ولم يستفد منه؟

التأمين على البطالة، شخص عمل 25 سنة إلى غاية 60 سنة وحتى 65 سنة ولم يكن بطالا، هل يمكنه المطالبة بهذه الفترة التي كان مساهما فيها بنسبة 1.5٪؟

هذا هو التضامن بين الأجيال، تشترك ولا تمرض، الحمد لله، يستفيد منها شخص مريض، تشترك ولم تخرج إلى البطالة يستفيد شخص آخر بطال، تشترك ولم تستفد من التقاعد المسبق يستفيد منها شخص آخر من التقاعد المسبق، هذا هو التضامن وهذا هو مبدأ نظامنا، نظام الضمان الاجتماعي، لا نستطيع السير في مقاربة ونضع لها أشياء دخيلة.

الشيء نفسه بالنسبة لغير الأجراء، 7.5٪ تأمينات اجتماعية و 7.5٪ تقاعد، مثلا شخص معدل الاشتراك

لغير الأجراء سنة 2022 كان مقدرا بثمانية ملايين سنتيم، يعني أربعة ملايين للتأمينات الاجتماعية وأربعة ملايين للتقاعد، وهناك شخص آخر يشترك بأربعة ملايين فقط يعني أن مهنته تسمح له بالاشتراك بمبلغ أربعة ملايين فقط وكان بحاجة لعملية جراحية للقلب والشرايين والتي يمكن أن تصل إلى 100 مليون سنتيم أي أن أربعة ملايين اشتراك، 10 سنوات بـ 40 مليون، 20 سنة بمبلغ 80 مليون، (إضافة 5 سنوات)؛ يلزمه مدة 25 سنة للوصول إلى العملية الجراحية، حسب هذا المنطق لا يمكن القيام بالعملية الجراحية ولكن نظامنا مبني على التضامن ويدفع له من اشترك 65 مليونا ولم يستفد، 30 مليونا لم يأخذها في التأمينات الاجتماعية لم يستفد منها لا هو ولا عائلته ولم يحصل على الدواء، له ولأولاده، جميع الأداءات المنصوص عليها في هذا الصندوق لم يستفد منها واستفاد منها الإنسان الآخر.

هذا هو مبدأ التضامن، ويوجد نظامان في العالم فقط ولا يوجد ثلاثة، يوجد النظام الذي تتبناه الدولة الجزائرية، اجتماعية وهناك نظام آخر لا أتحدث عنه.

إذن، هذا التشريح يجيب على العديد من الأسئلة ذات الصلة بالتقاعد المسبق والنسبي دون شرط السن، فالهدف هو الذهاب إلى الجزائر الجديدة التي ترتكز على بعث الاقتصاد الوطني وخلق التنمية، بعث المؤسسات الصغيرة والناشئة، هذه هي المقاربة التي يجب أن نسير عليها وأنا أظن من خلال هذا التوضيح السيد الرئيس، أن أكون قد أجبت على جل الانشغالات، أو شرحت جل الانشغالات.

شكرا للإخوة على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الآن نمنح الوقت للجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لتحضير التقريرين التكميليين لنصي القانونين (الأول والثاني)، وكما كان يقول السيد الوزير، له جوانب اجتماعية هامة والتي تفسر سياسيا، عندما نعمل مقارنة بين الجزائر والدول الأخرى نجد ما هو مستوى الجزائر، وما هو ميزان الجزائر، وما هو مفهوم نظام الجزائر.

على أي حال، لنا لقاء يوم الخميس، إن شاء الله، على الساعة العاشرة صباحا، المطلوب الحضور لأننا سوف نحدد الموقف من هاته المشاريع وتكون لنا مناسبة أيضا ربما للحديث عن جوانب كثيرة؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمسين صباحا

ملحق

تدخلات كتابية

1 – السيد محمد روماني، حول نص قانون يعدل القانون رقم 63 – 278 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدل والمتمم.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

يشرفني، السيد المحترم وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بتقديم تدخل كتابي بخصوص نص قانون يعدل القانون رقم 63 – 278 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية.

جميعنا نعلم محورية الأسرة في ديننا الحنيف وفي قيمنا وأعرافنا الجزائرية، وجميعنا ندرك الخطر العالمي الكبير الذي بات يهدد الأسرة من خلال تبني الغرب لمنظومة قيمية مناقضة للفطرة الإنسانية وللشريعة الربانية، وليت الغرب تبنى هذا الخزي والعار وتوقف عند هذا الحد، بل هو يسعى من خلال قوته الإعلامية والسياسية بل والعسكرية لفرض قيمه، في إطار عولمة، إن اكتسحت جميع الدول ـ لا سمح الله ـ لكان ذلك إيذانا بخراب البشرية جمعاء، ومن هذا المنطلق، فكل ما يعزز وضع الأسرة ويقوي الروابط المجتمعية، ينبغي على كل مسلم غيور على دينه ووطنه أن يدعمه.

وإنني من خلال موقعي وتحت قبة هذا المجلس الموقر، أحيي رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون على التفاتته الطيبة ومسارعته لتلبية نبض الشارع الجزائري، من خلال تمديد أيام عطلة العيدين الشريفين من يومين إلى ثلاثة أيام، غير أن أمنيتنا أن لو كان التمديد أربعة أيام لا ثلاثة، وذلك باحتساب يومين للسفر ذهابا وإيابا سيما وكما لا يخفى على جزائري أن وطننا المفدى هو دولة بحجم قارة؛ إذ تعتبر الجزائر أكبر الدول من حيث المساحة في الوطن العربي وفي قارة إفريقيا، إذ تبلغ مساحتها حوالي 2.3 مليون كم². كما تأتي في المرتبة العاشرة من حيث المساحة بين دول العالم.

حفظ الله بلادنا وعاشت الجزائر مسلمة سيدة مستقلة والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

2 – السيد مراد لكحل، حول نص قانون يعدل القانون رقم 63 – 278 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدل والمتمم.

يأتي نص هذا القانون بغرض التمكين للعمال والموظفين من المشاركة الاجتماعية في الاحتفالات الدينية والوطنية، ويعد مكسبا مهما لما له من دور في تقوية دعائم الانتماء للأمة والوطن.

وقد تم إقرار الأعياد بمقتضى القانون 63 – 278 المحدد لقائمة الأعياد الرسمية، ذلك أن مثل هذه المناسبات ينبغي أن تؤطر في إطار قانوني تنظيمي، وفق ما تقره السلطة التشريعية من قوانين تحدد مسمياتها وأيامها، وتعطيها الطابع الرسمي، ومن هنا جاء هذا القانون المعدل الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، تنفيذا لقرار السيد رئيس الجمهورية الرامي إلى تمديد الأيام أو العطلة الرسمية المخصصة لهذه المناسبات، استجابة لانشغال المواطنين بهذا الشأن، وبغية التمكين من أداء الشعائر الدينية في أحسن الظروف وبكل أريحية، وفي هذا يتجلى التعظيم الحقيقي لشعائر ديننا ومبادئه السمحة، والتأكيد على انتماء شعبنا للأمة الإسلامية، كما يتيح هذا التمديد متسعا من الوقت لتواصل أفراد المجتمع مع عائلاتهم، والتنقل بين الولايات بغية أداء الواجبات الدينية والاجتماعية التي تتطلب وقتا كافيا للزيارات وعيادة المرضى وغيرها من مظاهر التراحم والترابط الاجتماعي المكرسة لتقاليد الشعب الجزائري.

وقد سبق وأن أثارت عطلة عيد الفطر جدلا كبيرا شهر أفريل المنصرم بسبب قصرها، ليتدخل السيد رئيس الجمهورية شخصيا وبشكل استعجالي لتمديدها إلى ثلاثة أيام، وهي الخطوة التي لاقت ترحيبا كبيرا في الأوساط الاجتماعية.

وقد تم خلال هذا النص تعديل أحكام الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون 63 – 278 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية برفع مدة العطلة المدفوعة الأجر لعيدي الفطر والأضحى المباركين من يومين إلى ثلاثة أيام.

غير أننا من جهتنا نقترح رفع عطلة عيد الأضحى إلى أربعة أيام بدلا من ثلاثة وذلك باحتساب يوم عرفة الذي يعدّ يوم إقامة شعيرة مهمة ولها اعتبار ومكانة في مجتمعنا الجزائري وهي الوقوف بعرفة.

هذا وقد لاقى هذا القانون قبولا وترحيبا واستحسانا شعبيا كبيرا بعث على الراحة والطمأنينة، فمثل هذه القوانين وغيرها من شأنها تعزيز مسار الارتقاء بالحياة الاجتماعية للمواطنين، والمساهمة في لم شمل الأسر الجزائرية خلال الأعياد الرسمية ولا سيما الدينية منها، كما تسهم في تقوية أواصر التلاحم والتواصل والتراحم والمودة، ونبذ الخلاف والقطيعة الاجتماعية، مما يمتن العلاقات ويزيد من تماسك المجتمع وتقوية بنيانه.

3 – السيد محمد روماني، حول نص قانون يعدل ويتمم القانون رقم 83 – 12 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

يشرفني، السيد المحترم وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بتقديم تدخل كتابي بخصوص نص قانون يعدل ويتمم القانون رقم 83 – 12 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد.

رحم الله شهداءنا، ثم رحم الله شهداءنا ثم رحم الله شهداءنا، الذين سطروا بدمائهم الزكية بيانا نوفمبريا يقر رغبتهم في إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة، ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

وتحية إجلال وتقدير للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي لم ينس تعهداته الانتخابية، فراح يجسدها تِباعا مُكرّسا البعد الاجتماعي لدولة الشهداء، وهذا التعديل الذَي بين أيدينا يراعي فئة المتقاعدين ويهدف إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، وضمان دخل لائق للمتقاعدين من خلال مراجعة الحد الأدنى لمعاش ومنحة التقاعد من أجل عدالة اجتماعية، وتوزيع منصف للثروات الوطنية، وتكريسا للطابع الاجتماعي للدولة وتعزيزا لقيم التضامن والحماية الاجتماعية. حفظ الله بلادنا وأعان كل مسؤول يريد الخير صادقا لوطن الشهداء، وعاشت الجزائر مسلمة سيدة مستقلة والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

4 – السيد مراد لكحل، حول نص قانون يعدل ويتمم القانون رقم 83 – 12 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتقاعد، المعدل والمتمم.

يأتي هذا النص تجسيدا لالتزامات السيد رئيس الجمهورية وتنفيذا لتعليماته المسداة بهذا الشأن، والتي تقضي بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، قصد صون كرامتهم من خلال ضمان دخل لائق لهم، لا سيما المتقاعدين، وهذا بمراجعة معاشات ومنح التقاعد تحقيقا للعدالة الاجتماعية، وإن القرار الأخير الذي اتخذه السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2 ماي المنصرم والقاضي بتكريس عنايته واهتمامه بالفئات الهشة في المجتمع، من خلال رفع منحة التقاعد، هو قرار صائب من شأنه أن يحفظ كرامة المواطنين ويسد حاجياتهم.

وعليه فإن نص هذا القانون يهدف إلى مراجعة الحد الأدنى لمعاش التقاعد، والذي حدد بنسبة 75 بالمائة من الأجر الوطني الأدنى المضمون، ويمكّن الجزائري الذي استوفى سن 60 سنة واشتغل فقط مدة خمس سنوات، أن يستفيد من التقاعد عكس ما كان معمولا به سابقا، حيث كان يشترط على العامل أو الموظف أن يعمل مدة 15 سنة، على الأقل، كي يستفيد من التقاعد، ويعتبر هذا النص خطوة أخرى في نهج سياسة العدالة الاجتماعية، وتحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين، وتوزيع منصف للثروات الوطنية.

ونعتبر التدبير المتعلق بتحديد نسبة 75 بالمائة من الأجر الوطني الأدنى المضمون لمنحة التقاعد سابقة منذ تأسيس نظام التقاعد، وقفزة نوعية لمنحة التقاعد التي

انتقلت من 3500 دج إلى 15000 دج، ما يجعل منها ميزة خاصة تفردت بها بلادنا بغية ضمان تغطية اجتماعية للفئات الهشة عند بلوغها السن القانوني للتقاعد، وهي سابقة في العالم العربي والإفريقي، بالإضافة إلى كونها منحة منقولة لذوي الحقوق، يستفاد منها لمدة طويلة، بخلاف الفترة المتوسطة لتسيير ملف التقاعد التي تراوح 40 سنة.

وحسب التعديل الذي مس المادة 47 من قانون التقاعد فإن المعاشات مستقبلا تؤسس لصالح العمال البالغين سن 60 سنة، على الأقل، والذين لا يستوفون في هذه السن شرط مدة العمل، بإمكانهم حسب التعديل الجديد إثبات 5 سنوات أو عشرين ثلاثيا، بما فيها السنوات المعتمدة في إطار أحكام القانون من الاستفادة من التقاعد، ولا يمكن أن يقل المبلغ السنوي لمنحة التقاعد بالنسبة لهذه الفئة عن 75 بالمائة من المبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون - كما أسلفنا - المحدد حاليا بـ 20000 دينار، وسيكون الفرق بين الامتيازات الناتجة عن السنوات المعتمدة بعنوان منحة التقاعد والمبلغ الأدنى على عاتق الدولة حسب ما نص عليه النص الجديد، هذا وحسب الإحصائيات فإن عدد المستفيدين من هذه المنحة هو 349280 مستفيدا من بينهم 245710 مستفيدين من المنحة مباشرة و103570 مستفيدا من منحة منقولة.

وحسب نص المادة 2 من نص القانون المعدل فإن مفعول هذا القانون يسري ابتداء من أول جانفي سنة 2024، وتشكل هذه الإجراءات الجديدة حسب النص الجديد مكسبا معتبرا لفئة المتقاعدين من ذوي الدخل الضعيف، وستسهم في تلبية احتياجات هذه الفئة الهشة من المتقاعدين.

على أننا نوصي في الأخير، بضرورة النظر في قضية الذين استوفوا 32 سنة خدمة فعلية، ومنحهم حق التقاعد دون شرط السن، وفتح مجال التقاعد المسبق للراغبين فيه، لنحقق بذلك استجابة لمطلب عمالي طالما نادى به المعنيون به، وفي المقابل من شأن هذا القرار أن يتيح فرص عمل ومناصب شغل للعاطلين.

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 2 محرم 1445
الموافق 20 جويلية 2023

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587